

القرض الفلاحي للمغرب

إصدار سندات اقتراض تابعة بمبلغ إجمالي قدره 1.200.000.000 درهم

الشرط A: سندات تابعة غير مدرجة بسر فائدة قار	الشرط B: سندات تابعة غير مدرجة بسر فائدة قابل للمراجعة مرة واحدة في السنة الخامسة	الشرط C: سندات تابعة غير مدرجة بسر فائدة قابل للمراجعة سنويا
المبلغ الأقصى للشرط	1.200.000.000 درهم	1.200.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	12.000	12.000
القيمة الاسمية	100.000 درهم	100.000 درهم
الأجل	10 سنوات	10 سنوات
سر الفائدة الاسمي	قار	قابل للمراجعة مرة واحدة في السنة الخامسة
يحدد السعر اعتمادا على سعر الفائدة لأجل عشر سنوات المحتسب اعتمادا على منحني الأسعار المرجعية في السوق الأولية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 5 يوليوز 2022 أي 2,42%، تضاف إليه علاوة المخاطرة بقيمة 95 نقطة أساس، أي بسعر فائدة إسمي نسبته 3,37%.	قابل للمراجعة مرة واحدة في السنة الخامسة بالنسبة للخمس سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي بالرجوع إلى سعر الفائدة لخمس سنوات المحتسب اعتمادا على منحني الأسعار المرجعية في السوق الأولية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 5 يوليوز 2022 أي 2,33%، تضاف إليه علاوة المخاطرة بقيمة 85 نقطة أساس، أي بسعر فائدة إسمي نسبته 3,18%.	بالنسبة للسنة الأولى يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) المحتسب انطلاقا من منحني الأسعار المرجعية في السوق الأولية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 5 يوليوز 2022 أي 1,81%، تضاف إليه علاوة المخاطرة بقيمة 80 نقطة أساس، أي بسعر فائدة إسمي نسبته 2,61%.
علاوة المخاطر	95 نقطة أساس	80 نقطة أساس
سعر الإصدار	100.000 درهم	100.000 درهم
قابلية تداول السندات	بالتراضي	بالتراضي
ضمان التسديد	بدون ضمان	بدون ضمان
طريقة التسديد	في النهاية	في النهاية
طريقة التخصيص	تناسيا (بدون أفضلية بين الأشرط)	تناسيا (بدون أفضلية بين الأشرط)

فترة الاكتتاب: من 13 إلى 15 يوليوز 2022 مع احتساب اليوم الأول والآخر من العملية

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من :

- مذكرة للعملية
 - الوثيقة المرجعية للقرض الفلاحي للمغرب المتعلقة بالسنة المالية 2021 والنصف الأول من سنة 2022 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 24 يونيو 2022 تحت المرجع EN/EM/011/2022
- يقتصر الاكتتاب في هذه السندات حصريا على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديد لائحهم في مذكرة العملية هذه

المستشار المالي والمنسق العام	المستشاران الماليان
 VALORIS CORPORATE FINANCE CONSEIL ET PROJET	 CAPITAL TRUST FINANCE
فاندا نقابة التوظيف	
 VALORIS SECURITIES Société de Bourse	 CAPITAL TRUST SECURITIES

تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضية بتطبيق المادة 5 من الظهير الشريف رقم 12-55-1 الصادر في 14 من صفر 1434 (28 ديسمبر 2012) بتنفيذ القانون رقم 44-12 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على هذا المنشور بتاريخ 6 يوليوز 2022 تحت المرجع VI/EM/019/2022.

لا تشكل مذكرة العملية هذه سوى جزءا من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل. ويتم تكملة هذه الوثيقة المرجعية للقرض الفلاحي للمغرب المتعلقة بالسنة المالية 2021 والنصف الأول من سنة 2022 المسجل من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 24 يونيو 2022 تحت المرجع رقم EN/EM/011/2022

الفهرس

2	الفهرس
3	تنبيه
4	القسم الأول : تقديم العملية
5	.I الخصائص العامة للعملية
5	.II أهداف العملية
6	.III الجدول الزمني للعملية
6	.IV خصائص السندات المصدرة
13	القسم الثاني : معلومات حول المصدر
14	.I معلومات عامة
17	.II بنية المساهمين
18	.III تشكيلة مجلس الإدارة الجماعية
18	.IV الهيكل التنظيمي القانوني
19	.V وظيف موجز للنشاط
23	القسم الثالث : البيانات المالية
24	.I الحصيلة
27	.II حساب العائدات والتكاليف
29	القسم الرابع : عوامل المخاطر
30	.I المخاطر المتعلقة بالمصدر
56	.II المخاطر المتعلقة بالعملية والسندات المصدرة

تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 6 يوليوز 2022 بالتأشير على منشور يتعلق بإصدار سندات تابعة للقرض الفلاحي للمغرب تحت المرجع VI/EM/019/2022.

يوضع المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل رهن التصرف في كل حين أو داخل أجل أقصاه 48 ساعة في الأماكن التالية :

📌 في المقر الرئيسي للقرض الفلاحي للمغرب الكائن بساحة العلويين ص. ب 49 - 10 000 الرباط وعلى موقعه على الأنترنت وفق العنوان التالي : <https://www.creditagricole.ma> ؛
📌 لدى المستشارين الماليين :

- القرض الفلاحي للمغرب – مديرية الاستراتيجية المالية : ساحة العلويين ص. ب 49 - 10 000 الرباط ؛
- VALORIS CORPORATE FINANCE : ملتقى طريق الجديدة وزنقة أبو ظبي، الوازيس، 20 410 – الدار البيضاء ؛
- CAPITAL TRUST FINANCE : 50، شارع الرشيدى ، الدار البيضاء

📌 لدى الهيئات المكلفة بالتوظيف :

- Valoris Securities : ملتقى طريق الجديدة وزنقة أبو ظبي، الوازيس، 20 410 – الدار البيضاء (05.22.23.97.60)
- Capital Trust Securities : 50، شارع الرشيدى ، الدار البيضاء (05.22.46.63.50)

كما يوضع المنشور رهن إشارة العموم في الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل (www.ammc.ma).

تمت ترجمة هذا الملخص من طرف شركة لسانيات تحت المسؤولية المشتركة لهذه الأخيرة والقرض الفلاحي للمغرب. إذا كان هناك اختلاف بين محتوى هذا الملخص ومحتوى المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، ففي هذه الحالة، لا يعتد إلا بهذا الأخير.

القسم الأول : تقديم العملية

I- الخصائص العامة للعملية

تتم هذه العملية مبلغا إجماليا أقصاه مليار ومئتي مليون (1.200.000.000) درهم
يعتزم القرض الفلاحي للمغرب إصدار 12.000 سند تابعي كحد أقصى بقيمة إسمية تبلغ مائة ألف (100 000) درهم.
وتتوزع العملية على ثلاثة أسطر :

- **السطر "A"** يضم سندات تابعة وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، بسعر فائدة قار ولأجل عشر سنوات (تسديد المبلغ الأصلي في النهاية) . ويسقف قدره مليار ومئتي مليون (1.200.000.000) درهم بقيمة إسمية تبلغ مائة ألف (100 000) درهم.
- **السطر "B"** يضم سندات تابعة وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، بسعر فائدة قابل للمراجعة مرة واحدة في السنة الخامسة ولأجل عشر سنوات (تسديد المبلغ الأصلي في النهاية) . ويسقف قدره مليار ومئتي مليون (1.200.000.000) درهم بقيمة إسمية تبلغ مائة ألف (100 000) درهم.
- **السطر "C"** يضم سندات تابعة وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا ولأجل عشر سنوات (تسديد المبلغ الأصلي في النهاية) . ويسقف قدره مليار ومئتي مليون (1.200.000.000) درهم بقيمة إسمية تبلغ مائة ألف (100 000) درهم.

وفي جميع الأحوال، لا ينبغي أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الملزم للأسطر الثلاثة مبلغ 1.200.000.000 درهم.
ويقتصر الاكتتاب في هذه السندات بشكل حصري على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديد لائحهم في هذا المنشور.

وطبقا لقرار الجمعية العامة العادية بتاريخ 22 يونيو 2022، يمكن حصر مبلغ الإصدار في المبلغ المكتتب من طرف المستثمرين (أقصاه 1.200.000.000 درهم) . مع احترام مقتضيات المادة 298 من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتنظيمه.

II- أهداف العملية

من خلال هذا الإصدار، يروم القرض الفلاحي للمغرب تلبية رهانات مخططة الاستراتيجية للتنمية، مع تجديد التزامه في إطار مهمته للخدمة العامة الموكولة إليه. ويهدف هذا الإصدار السندي إلى :

- تمويل ومواكبة العالم القروي في مجمله، لاسيما القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية ؛
- مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة الوطنية عبر تزويدها بحلول تمويلية مناسبة؛
- تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية الحالية للقرض الفلاحي للمغرب، وبالتالي تعزيز نسبة ملاعته.

III- الجدول الزمني للعملية

يتمثل الجدول الزمني للعملية كما يلي :

الترتيب	العمليات	التاريخ
1	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	6 يوليوز 2022
2	نشر ملخص المنشور على الموقع الإلكتروني للمصدر (www.creditagricole.ma)	6 يوليوز 2022
3	نشر المصدر لبلاغ صحفي في صحيفة للإعلانات القانونية	8 يوليوز 2022
4	فتح فترة الاكتتاب	13 يوليوز 2022
5	إغلاق فترة الاكتتاب (بما فيه هذا اليوم)	15 يوليوز 2022
6	تخصيص السندات	15 يوليوز 2022
7	التسديد/التسليم	20 يوليوز 2022
8	نشر المصدر للنتائج وأسعار الفائدة المعتمدة للعملية في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقعه الإلكتروني	22 يوليوز 2022

-IV- خصائص السندات المصدرة

تنبيه

يتميز السند التابعي عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقدا في بند التابعة. ويكمن تأثير بند تابعة السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتسديد جميع الديون الأخرى الكلاسيكية ذات الأفضلية أو العادية

خصائص الشطر A : (بسر فائدة قار وأجل عشر سنوات غير مدرج في البورصة)

طبيعة السندات	سندات تابعة غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد كاملة من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	1 200 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	12 000 سند تابعي
القيمة الاسمية الأولية الأحادية	100 000 درهم
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم
سعر التسديد	100% أي 100 000 درهم
أجل الاقتراض	10 سنوات
فترة الاكتتاب	من 13 إلى 15 يوليوز 2022 مع احتساب اليوم الأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	20 يوليوز 2022
تاريخ الاستحقاق	20 يوليوز 2032
طريقة التخصيص	تناسبيا (بدون أفضلية بين الأشرطة)
سعر الفائدة الإسمي	<u>سعر فائدة قار</u> يحدد سعر الفائدة الاسمي بالرجوع إلى سعر الفائدة لأجل عشر سنوات المحتسب اعتمادا على منحني الأسعار المرجعية في السوق الأولية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 5 يوليوز 2022 أي 2,42%، تضاف إليه علاوة المخاطرة بقيمة 95 نقطة أساس، أي بسعر فائدة إسمي نسبته 3,37%. سيتم تحديد السعر المرجعي بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين توطران الأجل المطلق لعشر سنوات (أساس حسابي)
علاوة المخاطرة	95 نقطة أساس
الفوائد	تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 20 يوليوز من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 20 يوليوز إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل. ستتوقف فوائد السندات التابعة عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه القرض الفلاحي للمغرب بتسديد رأس المال. ولا يمكن تأجيل الفوائد في إطار هذه العملية. و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية القيمة الاسمية x سعر الفائدة الإسمي
وكيل الحساب	سيتكفل الموطن (M.S.IN) بحساب القسيمة.
تسديد رأس المال	سيشكل اقتراض السندات التابعة موضوع هذا المنشور موضوع تسديد نهائي للمبلغ الأصلي.

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة للهيئة القانونية التي حلت محل القرض الفلاحي للمغرب في الحقوق والواجبات. ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، تابعا للديون الأخرى العادية وذات الأفضلية.	
قابلة للتداول بالتراضي لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة. وأي مستثمر يرغب في شراء السندات التابعة، موضوع هذا المنشور يمكنه ذلك في السوق الثانوية.	تداول السندات
لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق. إذا قام القرض الفلاحي للمغرب لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدًا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.	بند التماثل
يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات. ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سندات من حيث رأس المال والفوائد. وفي حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لن يتم تسديد السندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة في نفس مرتبة الاقتراضات السندية الأخرى التي أصدرها القرض الفلاحي للمغرب أو التي يمكن له إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج وبشكل تناسبي مع مبلغها عند الاقتضاء.	رتبة الاقتراض / التابعة
يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى غاية التسديد الفعلي لجميع السندات موضوع الاقتراض بعدم منح السندات التابعة الأخرى التي يمكنه إصدارها لاحقا أية أفضلية بخصوص رتبة التسديد في حالة تصفية، دون منح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا الاقتراض.	الإبقاء على الاقتراض في رتبته
لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص	ضمان استعادة الاموال
لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف	التصنيف
تمثيل كتلة حاملي السندات قام مجلس الإدارة الجماعية المنعقد بتاريخ 6 يوليوز 2022 في انتظار الجمعية العامة لحاملي السندات بتعيين مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لأشطر هذا الإصدار A و B و C التي تم تجميعها في كتلة وحيدة. ويقوم الوكيل المؤقت، داخل أجل 6 أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات، بدعوة الجمعية العامة العادية لحاملي السندات من أجل انتخاب وكيل كتلة حاملي السندات. علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد الوكيل النهائي لكتلة حاملي سندات الإصدارات السبعة السابقة من طرف القرض الفلاحي للمغرب : - إصدار سندات اقتراض تابعة (900 مليون درهم) في 2015 ؛ - إصدار سندات اقتراض تابعة (600 مليون درهم) في 2016؛ - إصدار سندات اقتراض تابعة (1000 مليون درهم) في 2017 ؛ - إصدار سندات اقتراض تابعة (500 مليون درهم) في 2018 ؛ - إصدار سندات اقتراض تابعة لأجل لا محدود (850 مليون درهم) في 2019 ؛ - إصدار سندات اقتراض تابعة (450 مليون درهم) في 2019 ؛ - إصدار سندات اقتراض تابعة لأجل لا محدود (200 مليون درهم) في 2020؛ من ناحية أخرى، واكب مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد القرض الفلاحي للمغرب باعتباره مستشارا جيانيا خلال المراقبة الجبائية التي همت الفترة 2005-2010 . وباستثناء المهام المذكورة أعلاه، لا يملك مكتب حديد أية مهمة تجاه القرض الفلاحي للمغرب ولا تربطه أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع هذا الأخير.	

وتم إخبار حاملي السندات بأن أتعاب الوكيل المؤقت والوكيل النهائي لكتلة حاملي السندات قد حددت في 30.000 درهم حاليا.	
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للرباط

خصائص الشطر B : (يسعر فائدة قابل للمراجعة مرة واحدة في السنة الخامسة وأجل عشر سنوات غير مدرج في البورصة)

طبيعة السندات	سندات تابعة غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد كاملة من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	1 200 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	12 000 سند تابعي
القيمة الاسمية الأولية الأحادية	100 000 درهم
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم
سعر التسديد	100% أي 100 000 درهم
أجل الاقتراض	10 سنوات
فترة الاكتتاب	من 13 إلى 15 يوليوز 2022 مع احتساب اليوم الأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	20 يوليوز 2022
تاريخ الاستحقاق	20 يوليوز 2032
طريقة التخصيص	تناسيبا (بدون أفضلية بين الأشر)
سعر الفائدة الاسمي	قابل للمراجعة مرة واحدة في السنة الخامسة بالنسبة للخمس سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي بالرجوع إلى سعر الفائدة لخمس سنوات المحتسب اعتمادا على منحني الأسعار المرجعية في السوق الأولية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 5 يوليوز 2022 أي 2,33%، تضاف إليه علاوة المخاطرة بقيمة 85 نقطة أساس، أي بسعر فائدة إسمي نسبته 3,18%. وبالنسبة للخمس سنوات الأخيرة، سعر الفائدة المرجعي هو سعر الفائدة لأجل 5 سنوات المعايين أو المحتسب انطلاقا من منحني الأسعار المرجعية في السوق الأولية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب، والذي يسبق بخمسة أيام عمل الذكرى السنوية الخامسة لتاريخ الانتفاع. تضاف إليه علاوة المخاطرة بقيمة 85 نقطة أساس، وسيقوم القرض الفلاحي للمغرب بتبليغه لحاملي السندات على موقعه الإلكتروني (www.creditagricole.ma)، داخل أجل أربعة أيام عمل قبل الذكرى السنوية الخامسة لتاريخ الانتفاع. في حالة عدم تثبيت السعر خلال هذه الحصة، فإن سعر الفائدة المعتمد هو السعر المثبت خلال الحصة السابقة. في حالة عدم تثبيت السعر خلال الحصتين الأخيرتين لتثبيت سعر فائدة سندات الخزينة لأجل خمس سنوات التي تسبق بخمس أيام عمل التاريخ السنوي للقسيمة، وسيتم معاينة أو احتساب سعر الفائدة المرجعي انطلاقا من منحني الأسعار المرجعية للسوق الثانوية لسندات الخزينة لأجل خمس سنوات كما يصدره بنك المغرب خمسة أيام عمل قبل التاريخ السنوي للقسيمة. في حالة لم يكن السعر الكامل لأجل 5 سنوات قابلا للمعاينة بشكل مباشر على المنحنى، سيتم تحديد السعر المرجعي من طرف M.S.IN بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين توطران الأجل الكامل ل5 سنوات (أساس حساباني)
علاوة المخاطرة	85 نقطة أساس

تاريخ تحديد سعر الفائدة	ستتم مراجعة القسيمة مرة واحدة خلال الذكرى الخامسة لتاريخ الانتفاع بالاقتراض، أي في 20 يوليوز 2027 وسيتم تحديد سعر الفائدة الجديد داخل أجل أقصاه خمسة أيام عمل قبل التاريخ السنوي وسيتم تبليغه من طرف القرض الفلاحي للمغرب لحاملي السندات على موقعه الإلكتروني (www.creditagricole.ma)، داخل أجل أربعة أيام عمل قبل الذكرى السنوية الخامسة لتاريخ الانتفاع.
الفوائد	تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 20 يوليوز من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 20 يوليوز إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل. ستتوقف فوائد السندات التابعة عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه القرض الفلاحي للمغرب بتسديد رأس المال. ولا يمكن تأجيل الفوائد في إطار هذه العملية. و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية القيمة الإسمية x سعر الفائدة الإسمي
وكيل الحساب	سيتكفل الموطن (M.S.IN) بحساب القسيمة.
تسديد رأس المال	سيشكل اقتراض السندات التابعة موضوع هذا المنشور موضوع تسديد نهائي للمبلغ الأصلي. في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة للهيئة القانونية التي حلت محل القرض الفلاحي للمغرب في الحقوق والواجبات. ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، تابعا للديون الأخرى العادية وذات الأفضلية.
تداول السندات	قابلة للتداول بالتراضي لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة. وأي مستثمر يرغب في شراء السندات التابعة، موضوع هذا المنشور يمكنه ذلك في السوق الثانوية.
بند التماثل	لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق. إذا قام القرض الفلاحي للمغرب لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشرط أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.
رتبة الاقتراض / التابعة	يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات. ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد. وفي حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لن يتم تسديد السندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة في نفس مرتبة الاقتراضات السندية الأخرى التي أصدرها القرض الفلاحي للمغرب أو التي يمكن له إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج وبشكل تناسبي مع مبلغها عند الاقتضاء.
الإبقاء على الاقتراض في رتبته	يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى غاية التسديد الفعلي لجميع السندات موضوع الاقتراض بعدم منح السندات التابعة الأخرى التي يمكنه إصدارها لاحقا أية افضلية بخصوص رتبة التسديد في حالة تصفية، دون منح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا الاقتراض.
ضمان استعادة الاموال	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
تمثيل كتلة حاملي السندات	قام مجلس الإدارة الجماعية المنعقد بتاريخ 6 يوليوز 2022 في انتظار الجمعية العامة لحاملي السندات بتعيين مكتب جديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا.

علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لأشطر هذا الإصدار A و B و C التي تم تجميعها في كتلة واحدة. ويقوم الوكيل المؤقت، داخل أجل 6 أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات، بدعوة الجمعية العامة العادية لحاملي السندات من أجل انتخاب وكيل كتلة حاملي السندات. علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد الوكيل النهائي لكتلة حاملي سندات الإصدارات السبعة السابقة من طرف القرض الفلاحي للمغرب : - إصدار سندات اقتراض تابعة (900 مليون درهم) في 2015 ؛ - إصدار سندات اقتراض تابعة (600 مليون درهم) في 2016 ؛ - إصدار سندات اقتراض تابعة (1000 مليون درهم) في 2017 ؛ - إصدار سندات اقتراض تابعة (500 مليون درهم) في 2018 ؛ - إصدار سندات اقتراض تابعة لأجل لا محدود (850 مليون درهم) في 2019 ؛ - إصدار سندات اقتراض تابعة (450 مليون درهم) في 2019 ؛ - إصدار سندات اقتراض تابعة لأجل لا محدود (200 مليون درهم) في 2020 ؛ من ناحية أخرى، واكب مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد القرض الفلاحي للمغرب باعتباره مستشارا جبايا خلال المراقبة الجبائية التي همت الفترة 2005-2010 . وباستثناء المهام المذكورة أعلاه، لا يملك مكتب حديد أية مهمة تجاه القرض الفلاحي للمغرب ولا تربطه أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع هذا الأخير. وتم إخبار حاملي السندات بأن أتعاب الوكيل المؤقت والوكيل النهائي لكتلة حاملي السندات قد حددت في 30.000 درهم حاليا.	
القانون المغربي المحكمة التجارية للرباط	القانون المطبق المحكمة المختصة

خصائص الشطر C : (بسر فائدة قابل للمراجعة سنويا وأجل عشر سنوات غير مدرج في البورصة)

سندات تابعة غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد كاملة من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز).	طبيعة السندات
لحاملها	الشكل القانوني
1 200 000 000 درهم	الحد الأقصى للشطر
12 000 سند تابعي	العدد الأقصى للسندات المصدرة
100 000 درهم	القيمة الاسمية الأولية الأحادية
100% أي 100 000 درهم	سعر الإصدار
100% أي 100 000 درهم	سعر التسديد
10 سنوات	أجل الاقتراض
من 13 إلى 15 يوليوز 2022 مع احتساب اليوم الأخير من العملية	فترة الاكتتاب
20 يوليوز 2022	تاريخ الانتفاع
20 يوليوز 2032	تاريخ الاستحقاق
تناسبيا (بدون أفضلية بين الأشطر)	طريقة التخصيص
قابل للمراجعة سنويا بالنسبة للسنة الأولى يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) المحتسب انطلاقا من منحني الأسعار المرجعية في السوق الأولية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 5 يوليوز 2022 أي 1,81%، تضاف إليه علاوة المخاطرة بقيمة 80 نقطة أساس، أي بسعر فائدة إسمي نسبته 2,61%. عند كل تاريخ سنوي، سعر الفائدة المرجعي هو سعر الفائدة لأجل 52 أسبوعا لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) المحتسب انطلاقا من منحني الأسعار المرجعية في السوق	سعر الفائدة الإسمي

الأولية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب، الذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة بخمسة أيام عمل. في حالة عدم تثبيت السعر خلال هذه الحصة، فإن سعر الفائدة المعتمد هو السعر المثبت خلال الحصة السابقة. في حالة عدم تثبيت السعر خلال الحصتين الأخيرتين لتثبيت سعر فائدة سندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا التي تسبق بخمس أيام عمل التاريخ السنوي للقسيمة، وسيتم معانة أو احتساب سعر الفائدة المرجعي انطلاقا من منحى الأسعار المرجعية للسوق الثانوية لسندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا كما يصدره بنك المغرب خمسة أيام عمل قبل التاريخ السنوي للقسيمة. تضاف إليه علاوة المخاطرة بقيمة 80 نقطة أساس، وسيقوم القرض الفلاحي للمغرب بتبليغه لحاملي السندات على موقعه الإلكتروني (www.creditagricole.ma)، داخل أجل أربعة أيام عمل قبل الذكرى السنوية لكل تاريخ مراجعة النسب.	
سيتم تحديد السعر المرجعي بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين توطران لأجل الكامل لـ 52 أسبوعا (أساس نقدي) ويتم الاستقطاب الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة لأجل 52 أسبوعا (أساس حسابي) إلى السعر النقدي المقابل. وتعرض طريقة الحساب كما يلي : $(((\text{السعر الحسابي} + 1) \wedge (\text{عدد الأيام الصحيح} / k) - 1) \times k / 360)$ بحيث k : أجل سعر الفائدة الحسابي الأعلى مباشرة من 52 أسبوعا. * عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوما	طريقة حساب السعر المرجعي
80 نقطة أساس ستتم مراجعة القسيمة سنويا خلال الذكرى السنوية لتاريخ الانتفاع بالاقتراض، أي في 20 يوليوز من كل سنة . وسيتم تحديد سعر الفائدة الجديد داخل أجل أقصاه خمسة أيام عمل قبل التاريخ السنوي وسيتم تبليغه من طرف القرض الفلاحي للمغرب لحاملي السندات على موقعه الإلكتروني (www.creditagricole.ma)، داخل أجل أربعة أيام عمل قبل الذكرى السنوية الخامسة لتاريخ مراجعة النسب.	علاوة المخاطرة تاريخ تحديد سعر الفائدة
تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 20 يوليوز من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 20 يوليوز إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل. ستتوقف فوائد السندات التابعة عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه القرض الفلاحي للمغرب بتسديد رأس المال. ولا يمكن تأجيل الفوائد في إطار هذه العملية. و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية القيمة الإسمية x سعر الفائدة الإسمي x عدد الأيام الصحيح / 360	الفوائد
سينتقل الموطن (M.S.IN) بحساب القسيمة.	وكيل الحساب
سيشكل اقتراض السندات التابعة موضوع هذا المنشور موضوع تسديد نهائي للمبلغ الأصلي. في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة للهيئة القانونية التي حلت محل القرض الفلاحي للمغرب في الحقوق والواجبات. وبظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، تابعا للديون الأخرى العادية وذات الأفضلية.	تسديد رأس المال
قابلة للتداول بالتراضي	تداول السندات

لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة. وأي مستثمر يرغب في شراء السندات التابعة، موضوع هذا المنشور يمكنه ذلك في السوق الثانوية.	
لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق. إذا قام القرض الفلاحي للمغرب لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشرط أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدًا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.	بند التماثل
يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات. ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سندات من حيث رأس المال والفوائد. وفي حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لن يتم تسديد السندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة في نفس مرتبة الاقتراضات السندية الأخرى التي أصدرها القرض الفلاحي للمغرب أو التي يمكن له إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج وبشكل تناسبي مع مبلغها عند الاقتضاء.	رتبة الاقتراض / التابعة
يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى غاية التسديد الفعلي لجميع السندات موضوع الاقتراض بعدم منح السندات التابعة الأخرى التي يمكنه إصدارها لاحقا أية أفضلية بخصوص رتبة التسديد في حالة تصفية، دون منح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا الاقتراض.	الإبقاء على الاقتراض في رتبته
لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف	ضمان استعادة الاموال التصنيف
تمثيل كتلة حاملي السندات قام مجلس الإدارة الجماعية المنعقد بتاريخ 6 يوليوز 2022 في انتظار الجمعية العامة لحاملي السندات بتعيين مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكلاء مؤقتا. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لأشطر هذا الإصدار A و B و C التي تم تجميعها في كتلة وحيدة. ويقوم الوكيل المؤقت، داخل أجل 6 أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات، بدعوة الجمعية العامة العادية لحاملي السندات من أجل انتخاب وكيل كتلة حاملي السندات. علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد الوكيل النهائي لكتلة حاملي سندات الإصدارات السبعة السابقة من طرف القرض الفلاحي للمغرب : إصدار سندات اقتراض تابعة (900 مليون درهم) في 2015 ؛ إصدار سندات اقتراض تابعة (600 مليون درهم) في 2016 ؛ إصدار سندات اقتراض تابعة (1000 مليون درهم) في 2017 ؛ إصدار سندات اقتراض تابعة (500 مليون درهم) في 2018 ؛ إصدار سندات اقتراض تابعة لأجل لا محدود (850 مليون درهم) في 2019 ؛ إصدار سندات اقتراض تابعة (450 مليون درهم) في 2019 ؛ إصدار سندات اقتراض تابعة لأجل لا محدود (200 مليون درهم) في 2020 ؛ من ناحية أخرى، واكب مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد القرض الفلاحي للمغرب باعتباره مستشارا جبايا خلال المراقبة الجبائية التي همت الفترة 2005-2010 . وباستثناء المهام المذكورة أعلاه، لا يملك مكتب حديد أية مهمة تجاه القرض الفلاحي للمغرب ولا تربطه أية علاقة رأسمالية أو لأعمال مع هذا الأخير. وتم إخبار حاملي السندات بأن أتعاب الوكيل المؤقت والوكيل النهائي لكتلة حاملي السندات قد حددت في 30.000 درهم حاليا.	
القانون المغربي المحكمة التجارية للرباط	القانون المطبق المحكمة المختصة

يشكل حالة للتخلف عن الأداء عدم الوفاء بجزء أو كل مبلغ الفوائد و/أو عدم تسديد المبلغ الأصلي (في النهاية) الواجبة على الشركة برسم كل سند عدا في حالة تم الأداء داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ استحقاقه.

وفي حالة وقوع حالة التخلف عن الأداء يجب على ممثل كتلة حاملي السندات أن يوجه بدون أجل إعدارا للشركة من أجل معالجة التخلف عن الأداء مع الأمر بأداء كل مبلغ مستحق للفوائد من طرف الشركة داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ الإعدار.

وإذا لم تقم الشركة بمعالجة التخلف عن الأداء بعد مرور 14 يوم عمل التي تلي توصلها بالإعدار، يمكن لممثل كتلة حاملي السندات بعد دعوة الجمعية العامة لحاملي السندات، وبناء على قرار من لدن هذه الأخيرة التي تبت ضمن شروط النصاب والأغلبية المنصوص عليها قانونا وبعد مجرد إشعار كتابي موجه للمصدر، مع نسخة لمؤسسة التوطين والهيئة المغربية لسوق الرساميل أن يجعل من كافة الإصدار مستحق الاجل، مما يجبر الشركة بقوة القانون على تسديد السندات المذكورة في حدود مبلغ رأس المال والفوائد المستحقة منذ آخر تاريخ أداء للفوائد مع زيادة الفوائد المستحقة وغير المؤداة بعد. علما أن الرأسمال هو الرأسمال الأولي (القيمة الاسمية الأولية x عدد السندات).

القسم الثاني : معلومات حول المصدر

I- معلومات عامة

اسم الشركة	القرض الفلاحي للمغرب
المقر الرئيسي	ساحة العلويين ص ب 49 الرباط 10 000
الهاتف / الفاكس	الهاتف : 0 537 20 82 19 / 26 الفاكس : 0 537 70 78 32
العنوان الإلكتروني	https://www.creditagricole.ma/fr/le-groupe
الموقع الإلكتروني	www.creditagricole.ma
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة جماعية ومجلس رقابة
تاريخ التأسيس	04/12/1961
تاريخ التحول إلى شركة مساهمة	18 دجنبر 2003 بعد نشر الظهير الشريف رقم 1-03-221 الصادر بتاريخ 16 من رمضان 1424 والذي سُمي بظهير إصلاح القرض الفلاحي والذي على غرار ه تم تحويل مؤسسة القرض الفلاحي من مؤسسة عمومية إلى شركة مساهمة.
مدة حياة الشركة	99 سنة
السجل التجاري	السجل التجاري الرباط 58873
السنة المالية	من فاتح يناير إلى 31 دجنبر
غرض الشركة	وفقاً للمادة 3 من القانون الداخلي للقرض الفلاحي للمغرب، تتجلى أهداف هذه الشركة في: 1- المهمة الأساسية : تتجلى المهمة الأساسية للقرض الفلاحي المغربي في تمويل الفلاحة والأنشطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم القروي بهدف: • تسهيل وصول المزارعين إلى وسائل استغلال حديثة ومُدرة للأرباح. • تعبئة المدخرات الوطنية لصالح التنمية القروية. • تطوير الخدمات المصرفية لدى المزارعين والمناطق الريفية من خلال تقديم خدمات بنكية مناسبة. دعم إنشاء المشاريع الزراعية من خلال تحسين حصولها على القروض. • تعزيز الاستشارة والخبرة لصالح المزارعين لزيادة إنتاجهم. • تعزيز الإنتاج الزراعي من خلال إدخال الصناعة الزراعية والتسويق . • دعم الاقتصاد الاجتماعي للإنتاج والخدمات المرتبطة بالاقتصاد القروي. كما يُمكن أن تكون الشركة مسؤولة على جميع المهام التي تهم الشأن الوطني أو الإقليمي المرتبط بالفلاحة وبالتنمية القروية. 2 مهام الخدمة العامة : يضمنُ القرض الفلاحي للمغرب لصالح الدولة وفقاً لقرارات الحكومة، مهام الخدمة العامة عبر تنفيذ الاتفاقيات المشار إليها في المادة 4 من القانون رقم 15-99. لهذا الغرض، يُمكن للشركة عقد اتفاقيات مع الدولة لتنفيذ عمليات بدأتها هذه الأخيرة فيما يتعلق بتمويل الاقتصاد القروي، والدعم أو الأنشطة الزراعية. تُحدّد هذه الاتفاقيات القطاعات، المستفيدين، الشروط، الأحكام بالإضافة إلى الموارد ويمكنُ أن تتضمن على وجه الخصوص العمليات التالية: • اتفاقيات تمويل الاستغلال الزراعي بشقيه، الصغير والمتوسط ويُمكن أن تمتد إلى الاستغلالات الزراعية الكبرى في الحالات التي تحددها النصوص التنظيمية. • الاتفاقيات الضرورية لإعادة جدولة القروض الممنوحة للمزارعين في الظروف الاستثنائية. • جميع العمليات، المساعدات، الأقساط أو أسعار الفائدة المقررة من قبل الدولة.

3 العمليات البنكية الشاملة :

يُمكنُ للبنك أن يقوم كما جرت عليه العادة بجميع العمليات التي تقوم بها البنوك وفقاً لمقتضيات الظهير الشريف الحامل للقانون رقم 1-93-147 والصادر بتاريخ 15 محرم 1414 (6 يوليوز 1993) والمتعلق بممارسة نشاط المؤسسات الائتمانية ومراقبتها ونظامها الأساسي.

4 عمليات أخرى:

يُمكنُ للبنك عموماً القيام بجميع العمليات البنكية والمالية والتجارية والصناعية والمنقولة وغير المنقولة ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بغرضها والتي من شأنها تطوير التنمية.

بحكم شكله القانوني، يعتبر القرض الفلاحي للمغرب شركة مساهمة ذات مجلس إدارة جماعية ومجلس رقابة تحكمه مقتضيات القانون المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتنظيمه. وبحكم نشاطه، يخضع القرض الفلاحي للمغرب للنصوص التالية : - القانون 99-15 القاضي بإصلاح القرض الفلاحي للمغرب ؛ - ظهير شريف رقم 14-193-1 الصادر في 24 دجنبر 2014 بتنفيذ القانون 103-12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها؛ - بحكم إصداره للسندات، يخضع القرض الفلاحي للمغرب للنصوص التالية : - القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها ؛ - النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 16-2169 ؛ - الظهير الشريف رقم 1.96.246 الصادر في 29 من شعبان 1417 (9 يناير 1997). بتنفيذ القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيود بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم بالقانون 02-43 ؛ - النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 والقرار رقم 77/05؛ - قانون رقم 14-19 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمستشارين في الاستثمار المالي ؛ - النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 19-2208 الصادر الصادر في 3 يوليوز 2019 ؛ - دوريات الهيئة المغربية لسوق الرساميل - بحكم برنامجه لإصدار شهادات الإيداع : - القانون رقم 94-35 المتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول كما تم تعديلها وتنظيمها بموجب القانون رقم 06-33 - قرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 95-2560 الصادر في 9 أكتوبر 1995 المتعلق بسندات الديون القابلة للتداول كما تم تعديله وتنظيمه بالقرارات رقم 00-692 و 01-1311 و 02-2232	النصوص القانونية المطبقة على الشركة
رأس المال الشركة إلى غاية 31 مارس 2022 500 676 227 4 درهم موزع على 42 276 765 سهما بقيمة إسمية قدرها 100 درهم	رأس المال الشركة إلى غاية 31 مارس 2022
يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية للشركة، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة وتقارير مراقبي الحسابات بالمقر الرئيسي للقرض الفلاحي للمغرب	الوثائق القانونية
يخضع القرض الفلاحي للمغرب، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة (10 %). المحكمة التجارية للدار البيضاء	النظام الجبائي المحكمة المختصة في حالة نزاع

//- بنية المساهمين

الجدول 1 : تطور بنية المساهمين

المساهمون	2007			2005			2003		
	عدد الأسهم المملوكة	% من رأس المال	% من حقوق التصويت	عدد الأسهم المملوكة	% من رأس المال	% من حقوق التصويت	عدد الأسهم المملوكة	% من رأس المال	% من حقوق التصويت
الدولة المغربية	12,000,000	100%	100%	22,000,000	78%	78%	22,000,000	78%	78%
MAMDA	0	0.00%	0.00%	987,180	3.50%	3.50%	987,180	3.50%	3.50%
MCMA	0	0.00%	0.00%	987,179	3.50%	3.50%	987,179	3.50%	3.50%
BNDE	0	0.00%	0.00%	4,230,769	15%	15%	0	0.00%	0.00%
CDG	0	0.00%	0.00%	0	0.00%	0.00%	2,820,513	10%	10%
أطلانتا	0	0.00%	0.00%	0	0.00%	0.00%	705,128	2.50%	2.50%
سند	0	0.00%	0.00%	0	0.00%	0.00%	705,128	2.50%	2.50%
المجموع :	12,000,000	100%	100%	28,205,128	100%	100%	28,205,128	100%	100%

المساهمون	2008/2009			2010			2011/2014		
	عدد الأسهم المملوكة	% من رأس المال	% من حقوق التصويت	عدد الأسهم المملوكة	% من رأس المال	% من حقوق التصويت	عدد الأسهم المملوكة	% من رأس المال	% من حقوق التصويت
الدولة المغربية	22,000,000	78%	78%	26,011,878	75%	75%	28,716,408	75%	75%
MAMDA	987,180	3.50%	3.50%	1,700,318	5%	5%	1,869,350	5%	5%
MCMA	987,179	3.50%	3.50%	1,700,317	5%	5%	1,869,350	5%	5%
BNDE	2820513	10%	10%	3,460,297	10%	10%	3,818,250	10%	10%
CDG	705,128	2.50%	2.50%	865,074	2.50%	2.50%	954,562	2.50%	2.50%
أطلانتا	705,128	2.50%	2.50%	865,074	2.50%	2.50%	954,562	2.50%	2.50%
سند	28.205.128	100%	100%	34602958	100%	100%	28.205.128	100%	100%

2015 إلى مارس 2022			المساهمون
عدد الأسهم المملوكة	% من رأس المال	% من حقوق التصويت	
31.780.465	75.18%	75.18%	الدولة المغربية
3.134.311	7.41%	7.41%	MAMDA
3.134.311	7.41%	7.41%	MCMA
4.227.678	10%	10%	CDG
42.276.765	100%	100%	المجموع :

بمقتضى المادة رقم 2 من القانون 15-99 القاضي بتعديل القرض الفلاحي للمغرب، تمتلك الدولة المغربية 51 بالمائة من رأسمال القرض الفلاحي للمغرب. لا يمكن لأي شخص اعتباره أن يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر حصة تفوق 15 بالمائة من رأسمال القرض الفلاحي للمغرب. كما لا يمكن لأي شخص طبيعي أن يمتلك حصة تفوق 5 بالمائة من رأسمال القرض الفلاحي للمغرب.

كما تجدر الإشارة إلى أطلانطا- سند لا يشكلان جزءا من المساهمين في القرض الفلاحي منذ يناير 2015. وتم شراء الأسهم التي تم تفويتها من طرف MAMDA-MCMA التي تملك الآن ما مجموعه 14,8 بالمائة من رأس المال، مما يعزز الشراكة الاستراتيجية مع القرض الفلاحي للمغرب.

III- تشكيل مجلس الإدارة الجماعية

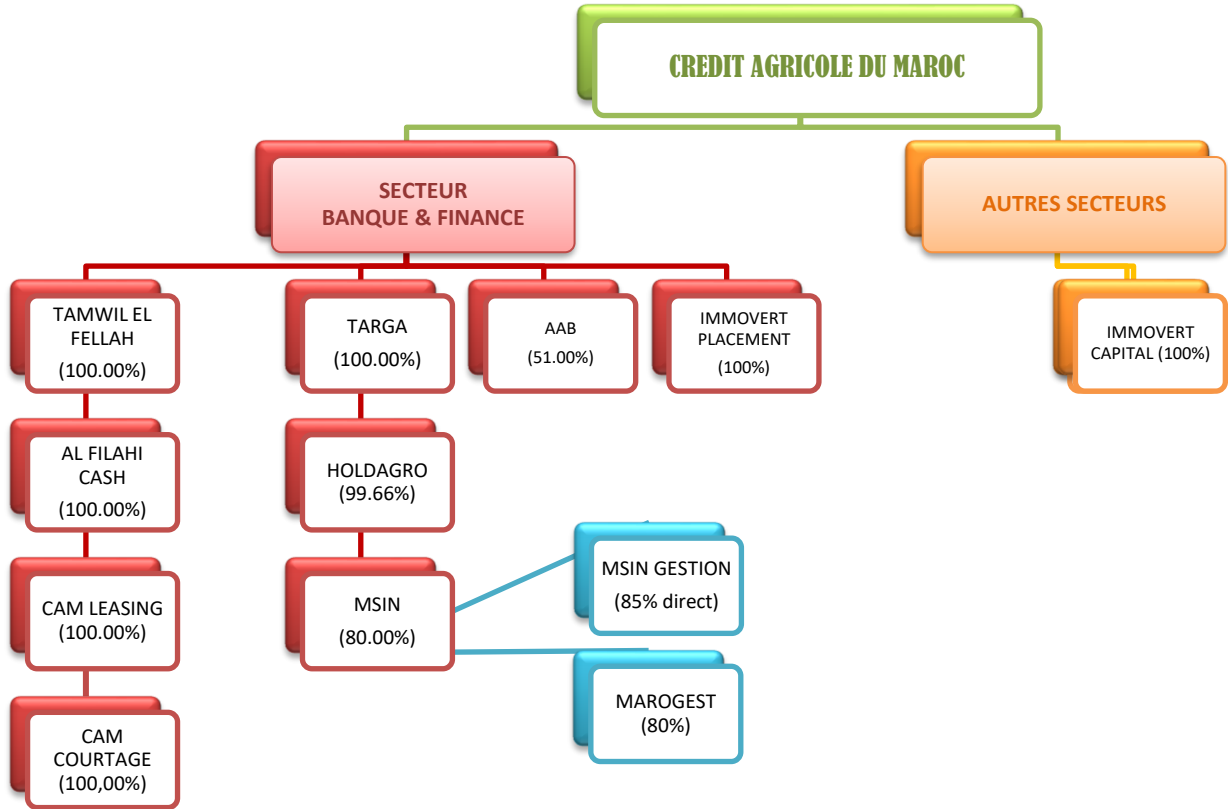
يسهر مجلس الإدارة الجماعية بشكل جماعي على تسيير الشركة

الجدول : تشكيل مجلس الإدارة الجماعية (31 مارس 2022)

تاريخ نهاية المهام	تاريخ		المنصب	الاسم العائلي والشخصي
	تجديد المهام	التعيين		
الجمعية العامة التي ستبث في حسابات السنة المالية 2027	مجلس رقابة 8 مارس 2022	فاتح يونيو 2004	رئيس مجلس الإدارة الجماعية	طارق السجلماسي
		30 مايو 2016	عضو مدير عام	جمال الدين الجمالي
		18 يوليو 2019	عضو مدير عام	فؤاد شكري
		18 يوليو 2019	عضو مدير عام	عبد المنعم دينيا
		18 يوليو 2019	عضو أمين عام	مريم الإدريسي القيطوني

المصدر : القرض الفلاحي للمغرب

IV- الهيكل التنظيمي القانوني

a. الهيكل التنظيمي القانوني إلى غاية 31 مارس 2022⁷

بغية الارتقاء إلى أجود المعايير في المؤسسات المالية، حدد القرض الفلاحي للمغرب هدفين (أولاً) توسيع نشاطه من أجل تلبية احتياجات زبائنه المميزين و (ثانياً) تعزيز تموقعه في بعض القطاعات الاستراتيجية. فخلال السنوات الثلاث الأخيرة، تمثلت أهم التغيرات التي طالت الهيكل التنظيمي القانوني للقرض الفلاحي للمغرب في :

تغيرات 2018 و 2019

- مساهمة القرض الفلاحي للمغرب في رأسمال AMIFA في حدود 40% (طريقة حقوق الملكية) ؛
- تحويل السلف الأخضر إلى CAM LEASING بغية توسيع نشاط البنك من خلال الحصول على ترخيص بنك المغرب بالنسبة لشركتها التابعة المتخصصة في القرض الإيجاري الفلاحي والصناعات الزراعية.

تغيرات 2020 و 2021

- الوساطة في التأمين (القيمة الصافية المحاسبية : 100.000 درهم)، وهي شركة تابعة يتمحور غرضها حول ممارسة مهنة الوساطة في التأمينات في الفروع المرخص لها والأنشطة التي تعتبر مرتبطة بمهنة وضاء التأمين من خلال القوانين المنظمة لهذه المهنة
- تحويل CAM Gestion إلى الفلاحي كاش. فعقب تعزيز نشاط تدبير الأصول من خلال المساهمة في MAROGEST، وسع القرض الفلاحي للمغرب نشاطه من خلال إنشاء شركته التابعة المتخصصة في الأداء.

⁷ يعرض الهيكل التنظيمي أعلاه الشركات التابعة للقرض الفلاحي للمغرب والمساهمات في أكثر من 50 بالمئة من رأس المال

٧- وصف موجز للنشاط

تطور ودائع وقروض القرض الفلاحي للمغرب

a. تطور القروض

الجدول 2 : تطور بنية القروض الممنوحة من طرف القرض الفلاحي للمغرب (حسابات الشركة)⁸

بملايين الدراهم	Δ%	2021	Δ%	2020	2019
مستحقات على مؤسسات الائتمان والمماثلة (1)	150,56%	4 445	-34,44%	1 774	2 706
ب % من مجموع الحصيلة		4,75%		2,03%	3,26%
مستحقات على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بالإطلاع	154,66%	3 864	-16,20%	1 517	1 811
مستحقات على مؤسسات الائتمان وما يماثلها لأجل	126,28%	580	-71,33%	257	895
مستحقات على الزبناء (2)	3,92%	89 137	6,92%	85 775	80 226
ب % من مجموع الحصيلة		95,25%		97,97%	96,74%
قروض الخزينة وقروض الاستهلاك	12,95%	43 312	6,84%	38 346	35 890
قروض التجهيز	9,55%	22 678	0,99%	20 701	20 497
القروض العقارية	-0,98%	17 077	-1,74%	17 247	17 552
قروض أخرى	-35,98%	6 069	50,80%	9 480	6 286
مجموع الحقوق الصافية	6,89%	93 582	5,57%	87 549	82 932
(1) + (2)					

المصدر : القرض الفلاحي للمغرب

عند نهاية السنة المالية 2019، ارتفعت المستحقات على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بأزيد من 100% لتصل إلى 2706 مليون درهم، وذلك تبعا لارتفاع المستحقات بالإطلاع (سلفات الخزينة يوما بيوم +869 مليون درهم) والمستحقات لأجل (القيم المستلمة للحفاظ لأجل +675 مليون درهم) .

من ناحية أخرى، انتقلت المستحقات على الزبناء إلى 80 مليار درهم في 2019، أي بارتفاع نسبته 7,15%. ويعزى هذا التطور للارتفاع العام لجميع فئات المستحقات :

- 📈 القروض العقارية (+11,58%) بجاري قدره 17,6 مليار درهم.
- 📈 قروض الخزينة وقروض الاستهلاك (+5,24%) بجاري منتقل من 34 إلى 36 مليار درهم
- 📈 قروض التجهيز (+4,79%) بجاري قدره 20 مليار درهم
- 📈 القروض الأخرى (+14,80%) بجاري قدره 6,3 مليار درهم.

إلى غاية متم 2020، تراجعت الحقوق على مؤسسات الائتمان بنسبة 34,44% لتبلغ 1774 مليون درهم، تبعا لانخفاض الحقوق عند الإطلاع بنسبة 293 مليون درهم (سلفات الخزينة يوما بيوم -91%) من ناحية أخرى، انتقلت المستحقات على الزبناء 86 مليار درهم مع متم 2020، أي بارتفاع نسبته 6,92%. ويعزى هذا التطور لارتفاع :

- 📈 قروض الخزينة والاستهلاك (+2,5 مليار درهم) بجاري منتقل إلى 38 مليار درهم ؛
- 📈 القروض الأخرى (+3,2 مليار درهم) بجاري قدره 9,5 مليار درهم.

إلى غاية متم 2021، ارتفعت المستحقات على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بأزيد من 4445 مليار درهم، لاسيما عقب ارتفاع المستحقات عند الإطلاع بمبلغ 2,3 مليار درهم.

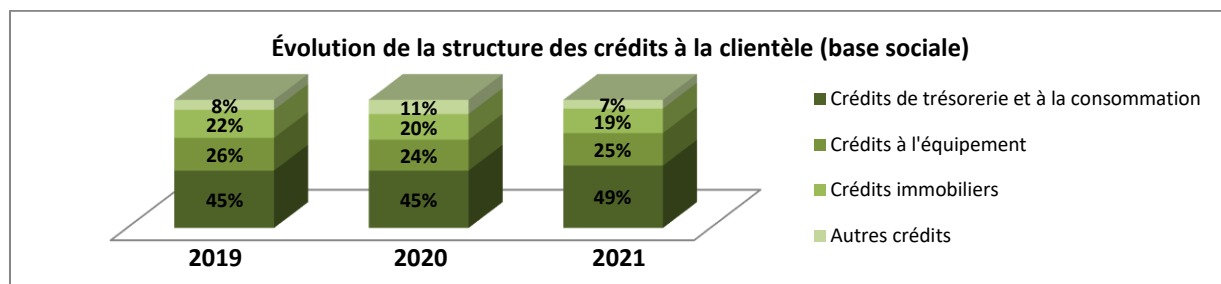
من ناحية أخرى، انتقلت المستحقات على الزبناء إلى 89 مليار درهم، أي بارتفاع نسبته 3,92%. ويعزى هذا التطور لارتفاع :

- 📈 قروض الخزينة والاستهلاك (+5 مليار درهم) بجاري منتقل إلى 43 مليار درهم ؛
- 📈 القروض الأخرى (+2 مليار درهم) بجاري قدره 23 مليار درهم.

⁸ نذكر الإشارة إلى أن تطور بنية الحقوق معلقة الأداء في الفترة المدروسة (التمييز بين القروض معلقة الأداء حسب الفئة، نسبة تعثر الأداء، نسبة التغطية...) تم تفصيله في القسم الرابع جدول 68 توزيع جاري القروض

تجدر الإشارة إلى أن التغيرات المسجلة على مستوى مستحقات على الزبناء خلال السنة المالية الأخيرة تعزى أساسا لتطور احتياجات الأسر بعد الأزمة الصحية. فقد أدى التضخم المسجل على الصعيد الوطني والبطالة التقنية التي تسببت بها فترة الحجر الصحي إلى انخفاض ملحوظ في مداخيل الخواص، مما رفع من احتياجاتهم ولجوئهم لقروض الخزينة والاستهلاك مقابل القروض العقارية والقروض الأخرى التي سجلت انخفاضا.

تطور بنية القروض للزبناء (أساس حسابات البنك ش.م)



المصدر : القرض الفلاحي للمغرب

خلال الفترة المدروسة، ظلت بنية المستحقات على الزبناء للقرض الفلاحي للمغرب مستقرة مع تراجع في المقابل للقروض الأخرى نسبة إلى قروض الخزينة والاستهلاك.
b. تطور الودائع

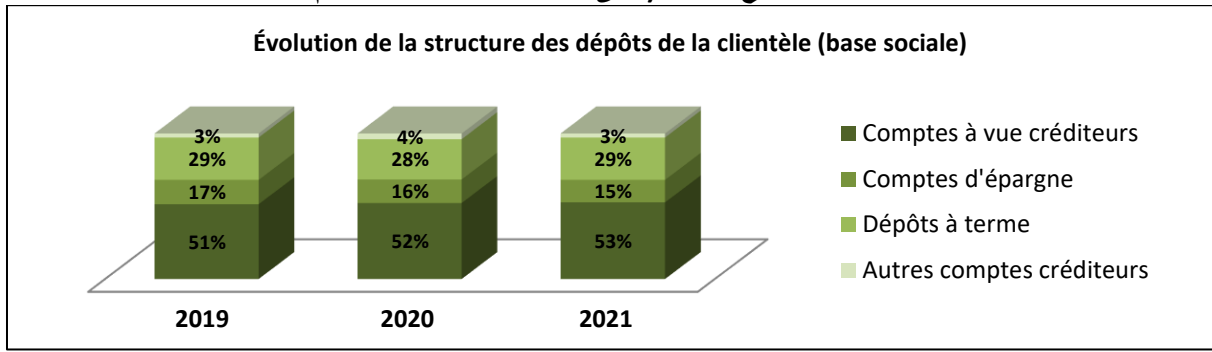
1 الجدول 3 : تطور بنية الودائع المحصلة من طرف القرض الفلاحي للمغرب (حسابات الشركة)

2019	2020	Δ%	2021	Δ%	بملايين الدراهم
12 322	14 768	19,85%	13 307	-9,89%	ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها (1)
11,28%	13,53%		12,79%		ب% من مجموع الموارد
421	1703	304,96%	1696	-0,42%	ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها للاطلاع
11 901	13 065	9,77%	11 611	-11,13%	ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها لأجل
78 718	83 291	5,81%	90 703	8,90%	ودائع الزبناء (2)
70,83%	86,47%		87,21%		ب % من مجموع الموارد
40 494	43 545	7,53%	47 822	9,82%	حسابات دائنة للاطلاع
13 174	13 464	2,21%	14 029	4,20%	حسابات الادخار
22 909	23 052	0,62%	26 367	14,38%	ودائع لأجل
2 141	3 231	50,86%	2 484	-23,12%	حسابات دائنة أخرى
91 040	98 059	7,71%	104 009	6,07%	مجموع الموارد (1) + (2)

مع متم السنة المالية 2019، سجلت الديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها ارتفاعا نسبته 4,03%، لتبلغ 12322 مليون درهم. كما تطورت ودائع الزبناء (+5,86%) بجاري قدره 78,7 مليار درهم.
إلى غاية متم 2020، سجلت الديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها ارتفاعا نسبته 19,85%، مسجلة بالتالي 14768 مليون درهم. بينما ارتفعت ودائع الزبناء بنسبة 5,81% لتصل إلى 83,3 مليار درهم.
ومع متم السنة المالية 2021، انخفضت الديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها بنسبة 9,89%، لتبلغ 13307 مليون درهم. بينما ارتفعت ودائع الزبناء بنسبة 8,90% لتصل إلى 90,7 مليار درهم. ويفسر هذا الارتفاع أساسا بارتفاع الحسابات عند الاطلاع الدائنة (+4,3 مليار درهم) والحسابات لأجل (+3,3 مليار درهم)

¹ تم تقديم نسبة التحويل والتعليق عليها في القسم الرابع الجدول 89 : تطور نسبة تحويل الودائع إلى قروض للقرض الفلاحي للمغرب

تطور بنية ودائع الزبناء (على أساس حسابات البنك ش.م



المصدر : القرض الفلاحي للمغرب

طيلة الفترة المدروسة، تبقى بنية ودائع الزبناء مستقرة نوعا ما .

القسم الثالث : البيانات المالية

VI- تحليل الحصيلة

الجدول 4 : حصيلة القرض الفلاحي للمغرب (أصول) حسابات الشركة

الأصول (بآلاف الدراهم)	2019	2020	2021	Δ%
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة، خدمة ديون على المؤسسات الائتمانية	1 941 642	8 451 736	6 619 812	-21,68%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	1,72%	6,97%	5,18%	
مستحقات على مؤسسات الائتمان والمؤسسات المماثلة(1)	2 705 742	1 774 005	4 444 909	150,56%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	2,40%	1,46%	3,48%	
للإطلاع	1 810 922	1 517 474	3 864 429	154,66%
لأجل	894 820	256 531	580 480	126,28%
ديون على الزبانة	80 226 417	85 774 611	89 136 754	3,92%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	71,09%	70,75%	69,79%	
قروض الخزينة وقروض الإستهلاك	35 890 456	38 346 251	43 312 201	12,95%
قروض التجهيز	20 497 403	20 701 293	22 677 785	9,55%
القروض العقارية	17 552 093	17 247 228	17 077 444	-0,98%
قروض أخرى	6 286 465	9 479 838	6 069 325	-35,98%
حقوق مكتسبة بشراء الفواتير	880 278	808 636	1 138 498	40,79%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	0,78%	0,67%	0,89%	
سندات المعاملات والتوظيف	12 782 268	8 364 439	9 664 318	15,54%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	11,33%	6,90%	7,57%	
سندات الخزينة والقيم المماثلة	8 614 828	5 049 365	6 079 902	20,41%
سندات الديون الأخرى	364 474	2 657	128 184	4724,93 %
سندات الامتلاك	3 802 965	3 312 418	3 456 232	4,34%
الأصول الأخرى	3 502 688	4 505 103	4 877 354	8,26%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	3,10%	3,72%	3,82%	
سندات الإستثمار	2 944 598	3 285 792	3 264 058	-0,66%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	2,61%	2,71%	2,56%	
سندات الخزينة والقيم المماثلة	2 944 598	3 285 792	3 264 058	-0,66%
سندات الديون الأخرى				
سندات المشاركة والوظائف المماثلة	749 881	765 822	860 320	12,34%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	0,66%	0,63%	0,67%	
الديون التابعة	840	560	280	-50,00%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	0,00%	0,00%	0,00%	
ودائع الإستثمار والوكالة بالاستثمار الموظفة	150 000	605 154	787 281	30,10%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	0,10%	0,50%	0,62%	
أصول ثابتة ممنوحة للإيجار المنتهي بالتملك وللإيجار				
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع				
الأصول الثابتة غير الملموسة	410 383	424 197	450 510	6,20%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	0,36%	0,35%	0,35%	
الأصول الثابتة	6 555 987	6 471 144	6 474 700	0,05%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	5,81%	5,34%	5,07%	
مجموع الأصول	112 850 725	121 231 199	127 718 793	5,35%

حصول القرض الفلاحي للمغرب (خصوم) حسابات الشركة

Δ%	2021	Δ%	2020	2019	الخصوم (بآلاف الدراهم)
					البنوك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البنكية
					الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
-9,89%	13 306 544	19,85%	14 767 616	12 321 869	ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها
	10,42%		12,18%	10,92%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
-0,42%	1 695 829	304,96%	1 703 022	420 541	للإطلاع
-11,13%	11 610 715	9,77%	13 064 594	11 901 328	لأجل
8,90%	90 702 574	5,81%	83 291 413	78 717 939	ودائع الزبانة
	71,02%		68,70%	69,75%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
9,82%	47 822 317	7,53%	43 544 786	40 494 154	حسابات دائنة للإطلاع
4,20%	14 029 495	2,21%	13 464 256	13 173 773	حسابات الإيداع
14,38%	26 367 002	0,62%	23 051 662	22 908 543	ودائع لأجل
-23,12%	2 483 760	50,86%	3 230 709	2 141 470	حسابات دائنة أخرى
6,05%	7 997 069	0,64%	7 540 681	7 492 364	سندات الدين المصدرة
	6,26%		6,22%	6,64%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
6,05%	7 997 069	0,64%	7 540 681	7 492 364	سندات الدين المتداولة
					إصدار سندات
					سندات الديون الأخرى المصدرة
-31,81%	1 122 866	17,49%	1 646 730	1 401 621	الخصوم الأخرى
	0,88%		1,36%	1,24%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
14,49%	2 091 796	56,43%	1 827 121	1 168 022	مخصصات المخاطر والتكاليف
	1,64%		1,51%	1,04%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
					مخصصات منظمة
					الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
	7 157		7 157	7 157	الإعانات، الصناديق العمومية، صناديق الضمان الخصوصية
	0,01%		0,01%	0,01%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
-0,01%	4 531 123	4,63%	4 531 760	4 331 295	الديون التابعة
	3,55%		3,74%	3,84%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
					فجوات إعادة التقييم
					الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
21,09%	3 391 045	0,72%	2 800 467	2 780 345	الاحتياطات والعلاوات المرتبطة برأس المال
	2,66%		2,31%	2,46%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
	4 227 677		4 227 677	4 227 677	رأس المال
	3,31%		3,49%	3,75%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
					المساهمون. رأس المال غير المدفوع(-)
					الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
-100,00%	-		382 315		تأجيل من جديد(+/-)
			0,32%		الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
					النتائج الصافية رهن التخصيص(+/-)
					الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
63,71%	340 942	-48,25%	208 264	402 437	النتيجة الصافية للسنة المالية(+/-)
	0,27%		0,17%	0,36%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
5,35%	127 718 793	7,43%	121 231 199	112 850 725	مجموع الخصوم

الجدول 4 : تطور الحصيلة الموطدة للقرض الفلاحي للمغرب

الأصول (بآلاف الدراهم)	2019	2020	Δ%	2021	Δ%
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة، خدمة الشيكات البنكية	2 003 078	8 589 438	328,81%	6 782 935	-21,03%
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	9 467 199	5 045 664	-46,70%	4 115 349	-18,44%
أصول مالية مملوكة لغايات المعاملة	9 318 699	4 272 497	-54,15%	3 988 709	-6,64%
أصول مالية أخرى بالقيمة العادلة حسب النتيجة	148 500	773 167	420,65%	126 640	-83,62%
أدوات التغطية المشتقة	0	0	0	0	0
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	3 700 283	3 779 982	2,15%	6 026 363	59,43%
أدوات الديون المخصصة ل JV لرؤوس الأموال الذاتية القابلة للتدوير	3 405 454	3 451 777	1,36%	5 683 152	64,64%
أدوات الديون المخصصة ل JV لرؤوس الأموال الذاتية القابلة للتدوير	294 829	328 205	11,32%	343 211	4,57%
سندات بالكلفة المستهلكة	2 985 478	3 316 717	11,10%	3 284 945	-0,96%
القروض والديون على الزبناء بالكلفة المستهلكة	2 425 043	1 062 915	-56,17%	3 367 815	216,85%
القروض والديون على الزبناء بالكلفة المستهلكة	83 946 909	89 683 756	6,83%	93 801 452	4,59%
فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة	0	0	0	0	0
استثمارات أنشطة التأمين	41 251	72 003	74,55%	90 411	25,57%
أصول الضريبة المستحقة الدفع	217 503	361 344	66,13%	261 247	-27,70%
أصول الضريبة المؤجلة	1 671 619	1 806 072	8,04%	2 567 548	42,16%
حسابات تسوية وأصول أخرى	0	0	0	0	0
أصول غير جارية موجهة للتقويت	-	-0,1	-	11 646	2,87%
حصص في الشركات حسب طريقة نفس الملكية	1 827 004	2 293 212	25,52%	4 557 984	98,76%
العقارات الإستثمارية	7 295 166	7 556 723	3,59%	5 267 792	-30,29%
الأصول الثابتة	125 382	142 968	14,03%	157 338	10,05%
الأصول الثابتة غير الملموسة	306 908	306 908	0,00%	306 908	0,00%
فوارق الامتلاك	116 012	124 017	6,90%	130 599	5,31%
مجموع الأصول IFRS	823	702	0	734	0

الخصوم (آلاف الدراهم)	2019	2020	Δ%	2021	Δ%
البنوك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البنكية	23 263	14 015	-39,75%	28 971	106,72%
الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	23 263	14 015	-39,75%	28 971	106,72%
خصوم مالية مملوكة لغايات المعاملة	0	0	0	0	0
الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	12 808 935	15 080 849	17,74%	13 661 557	-9,41%
أدوات التغطية المشتقة	79 109 012	83 981 748	6,16%	91 904 422	9,43%
ديون تجاه مؤسسات الإنتمان وما يماثلها	7 492 364	7 540 681	0,64%	7 997 069	6,05%
ديون تجاه الزبناء	86 303	100 985	17,01%	86 197	-14,64%
سندات الدين المصدرة	1 016 486	1 000 781	-1,55%	1 117 741	11,69%
خصوم الضريبة الجارية	2 349 022	2 774 115	18,10%	2 408 107	-13,19%
خصوم الضريبة المؤجلة	338 732	355 288	4,89%	336 028	-5,42%
حسابات تسوية وخصوم أخرى	12 174	7 169	-41,11%	7 162	-0,10%
مخصصات المخاطر والتكاليف	4 382 358	4 582 821	4,57%	4 517 463	-1,43%
الإعانات، الصناديق العمومية، صناديق الضمان الخصوصية	5 653 042	5 653 042	0,00%	5 670 797	0,31%
الديون التابعة	2 102 152	2 721 285	29,45%	2 557 957	-6,00%
الرأسمال والاحتياطيات المرتبطة	1 794 331	2 431 834	35,53%	2 326 994	-4,31%
احتياطيات موطدة	307 821	289 451	-5,97%	230 963	-20,21%
- حصة المجموعة	19 482	238	-98,78%	-81 218	-34225,36%
- حصة الأقلية	619 498	204 684	-66,96%	387 481	89,31%
أرباح أو خسارات كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة	635 678	265 859	-58,18%	406 014	52,72%
النتيجة الصافية للسنة المالية	-16 180	-61 175	-278,09%	-18 533	69,70%
- حصة المجموعة	0	0	0	0	0
- حصة الأقلية	0	0	0	0	0

5,31%	130 599 734	6,90%	124 017 702	116 012 823	مجموع الخصوم
-------	----------------	-------	----------------	----------------	--------------

VII- حساب العائدات والتكاليف السنوي

حساب العائدات والتكاليف – حسابات الشركة

بآلاف الدراهم	2019	2020	Δ%	2021	Δ%
عائدات الاستغلال البنكي	5 989 320	6 175 215	3,10%	6 299 073	2,01%
الفوائد والمنتجات المماثلة على العمليات مع مؤسسات الائتمان	30 824	25 075	-18,65%	32 180	28,33%
الفوائد والمنتجات المماثلة على العمليات مع الزبانة	4 493 832	4 497 323	0,08%	4 956 441	10,21%
الفوائد و المنتجات المماثلة على سندات الائتمان	110 287	181 878	64,91%	187 975	3,35%
منتجات على سندات الامتلاك	35 883	27 630	-23,00%	32 141	16,32%
عمولات على الخدمات	493 856	490 545	-0,67%	525 602	7,15%
منتجات بنكية أخرى	824 638	952 763	15,54%	564 735	-40,73%
تكاليف الاستغلال البنكي	2 219 446	2 258 778	1,77%	2 150 424	-4,80%
الفوائد والمنتجات المماثلة على العمليات مع مؤسسات الائتمان	399 716	472 653	18,25%	428 492	-9,34%
الفوائد والتكاليف المماثلة على العمليات مع الزبانة	1 122 239	1 091 347	-2,75%	1 149 426	5,32%
الفوائد والتكاليف على سندات الديون المصدرة	197 121	211 597	7,34%	206 315	-2,50%
تكاليف بنكية أخرى	500 370	483 181	-3,44%	366 190	-24,21%
العائد الصافي البنكي	3 769 874	3 916 437	3,89%	4 148 649	5,93%
منتجات الاستغلال غير البنك	275 578	169 074	-38,65%	156 037	-7,71%
تكاليف الاستغلال غير البنكية	117 193	101 917	-13,03%	96 437	-5,38%
تكاليف العمال	1 959 560	1 988 312	1,47%	2 007 004	0,94%
رسوم وضرائب	1 121 174	1 124 223	0,27%	1 120 919	-0,29%
تكاليف خارجية	35 377	37 349	5,57%	38 014	1,78%
التكاليف العامة للاستغلال	555 849	607 002	9,20%	625 048	2,97%
DAP الأصول غير الملموسة والملموسة	47 681	42 542	-10,78%	50 949	19,76%
التكاليف العامة للاستغلال	199 480	177 196	-11,17%	172 074	-2,89%
مخصصات للديون والالتزامات للتوقيع	1 898 808	2 073 622	9,21%	2 259 168	8,95%
خسائر على الديون غير القابلة للاسترداد	921 409	912 898	-0,92%	1 067 458	16,93%
المخصصات الأخرى	634 020	345 507	-45,51%	649 540	88,00%
المخصصات والخسائر على الديون غير القابلة للاسترداد	343 380	815 216	137,41%	542 169	-33,49%
-استرداد مخصصات الديون والالتزامات بالتوقيع المتأخرة	502 834	507 801	0,99%	597 302	17,63%
-استرداد القروض المهلكة	401 659	442 343	10,13%	402 673	-8,97%
استرداد المخصصات الأخرى	34 981	43 268	23,69%	116 903	170,18%
استرداد مخصصات واسترجاع الديون المهلكة	66 194	22 190	-66,48%	77 726	250,27%
نتيجة جارية	572 725	429 461	-25,01%	539 380	25,59%
منتجات غير جارية	1 257	3 503	178,65%	3 467	-1,02%
تكاليف غير جارية	107 748	147 179	36,60%	149 428	1,53%
النتيجة قبل احتساب الضريبة	466 234	285 785	-38,70%	393 419	37,66%
الضريبة على الأرباح	63 798	77 521	21,51%	52 477	-32,31%
النتيجة الصافية للسنة المالية	402 437	208 264	-48,25%	340 942	63,71%

تطور حساب العائدات والتكاليف الموطد لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب

آلاف الدراهم	2019	2020	Δ%	2021	Δ%
فوائد ومنتجات مماثلة	4 831 529	4 929 976	2,04%	5 317 790	7,87%
فوائد وتكاليف مماثلة	1 759 777	1 871 284	6,34%	1 857 924	-0,71%
هامش الفوائد	3 071 752	3 058 692	-0,43%	3 459 865	13,12%
العمولات الملموسة	529 691	519 476	-1,93%	561 563	8,10%
العمولات المقدمة	19 616	25 178	28,35%	41 581	65,15%
هامش على العمولات	510 075	494 298	-3,09%	519 982	5,20%
-/+ صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تغطيات الوضعية الصافية					
-/+ صافي الأرباح أو الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الناتج	567 910	741 291	30,53%	496 356	-33,04%
الأرباح أو الخسائر الصافية على أصول/ خصوم المعاملات	509 703	634 704	24,52%	372 295	-41,34%
الأرباح أو الخسائر الصافية على الأصول والخصوم بالقيمة العادلة على النتيجة	58 207	106 587	83,12%	124 061	16,39%
صافي الأرباح أو الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	36 813	17 709	-148,11%	5 089	-71,26%
صافي الأرباح أو الخسائر على أدوات الدين المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	36 870	-21 162	-157,40%	6 376	-69,87%
مكافآت أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير (الربحيات)	-57	3 453	6157,89%	1 287	-62,74%
صافي الأرباح أو الخسائر الصافية على الأصول المالية المتاحة للبيع					
صافي الأرباح/ الخسائر الناتجة عن عدم احتساب الأصول المالية بالكلفة المستهلكة					
صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالكلفة المستهلكة ضمن الأصول المالية					
صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالكلفة المستهلكة ضمن الأصول المالية					
العائد الصافي لأنشطة التأمين					
عائدات الأنشطة الأخرى	104 986	29 955	-71,47%	134 805	350,03%
تكاليف الأنشطة الأخرى	218 287	226 229	3,64%	258 719	14,36%
العائد الصافي البنكي	4 073 249	4 080 298	0,17%	4 347 200	6,54%
التكاليف العامة للاستغلال	1 950 814	1 981 033	1,55%	1 988 413	0,37%
مخصصات الإهلاكات وانخفاضات قيمة الأصول الثابتة غير الملموسة والملموسة	407 995	352 305	-13,65%	339 357	-3,68%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	1 714 440	1 746 959	1,90%	2 019 430	15,60%
تكلفة المخاطرة	930 774	1 612 319	73,22%	1 654 880	2,64%
نتيجة التشغيل	783 666	134 640	-82,82%	364 550	170,76%
-/+ حصة الحصيلة الصافية للشركات وفق طريقة نسبة الملكية					
صافي الأرباح والخسائر على أصول أخرى	68 895	8 078	-111,73%	220 253	2826,44%
تغيرات قيم فوارق الاقتناء					
النتيجة قبل احتساب الضريبة	852 561	124 181	-85,43%	582 886	369,38%
الضريبة على الأرباح	233 063	-80 503	-134,54%	195 406	142,73%
النتيجة الصافية	619 498	204 684	-66,96%	387 481	89,31%
النتيجة خارج المجموعة	-16 180	-61 175	-278,09%	18 533	69,70%
النتيجة الصافية - حصة المجموعة	635 678	265 859	-58,18%	406 014	52,72%
النتيجة للسهم (بالدرهم)	15	6	-58,08%	10	52,66%
النتيجة للسهم (بالدرهم)	15	6	-58,08%	10	52,66%

القسم الرابع : المخاطر

1- المخاطر المتعلقة بالمصدر

1- مخاطر الائتمان

يقصد بخطر القرض خطر ألا يتمكن نظير من الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. يتعلّق هذا الخطر أساسا بالقروض التي منحها داخل وخارج الحصة

1.1. وظيفة تدبير مخاطر الائتمان

يولي البنك أهمية خاصة لتنفيذ تنظيم من خلال وضع أسلوب حكمة فعال وكاف للمساهمة في التحكم الجيد في مخاطر الائتمان .
وتتم مركزة تدبير مخاطر الائتمان على مستوى مجال تدبير مخاطر الائتمان. وتتولى هذه الوظيفة تحديد ومراقبة ووقاية والتحكم في مخاطر الائتمان مع السهر على احترام المقتضيات التنظيمية في مجال تدبير مخاطر الائتمان.
وبحكم ارتباطه المباشر برئيس مجلس الإدارة الجماعية، يتيح تموقع مجال تدبير مخاطر الائتمان الرصد السريع لمواطن الضعف التي تم كشفها وإبلاغها عناية خاصة من طرف المسؤولين عن مجلس الإدارة الجماعية.
ويتضمن مجال تدبير مخاطر الائتمان عدة مكونات تنظيمية (قطب تدبير مخاطر الائتمان، قطب الهندسة المالية والتعهدات، قطب إنجاز التعهدات وقطب تعهدات المقاولات الصغرى والمتوسطة والمهنيين الذي يتضمن مركزا للدراسات وقروض المقاولات الصغرى المكلف بتنفيذ ووضع برنامج المستثمر القروي) التي تتكامل فيما بينها للتوفر على صورة أفقية وموضوعية لمخاطر الائتمان، وتتبع جودة المحفظة ثم التأكد من احترام وتنفيذ السياسة العامة للبنك في مجال التعهدات والتحكم في مخاطر الائتمان.
يولي القرض الفلاحي للمغرب أهمية خاصة لتنفيذ تنظيم متين، تنفيذ طريقة حكمة فعالة من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تم تحديدها ومن أجل تنمية مهن البنك مع ضمان استدامتها .

ترتكز حكمة مخاطر القروض على المبادئ التالية :

- احترام الحكمة الجيدة لمخاطر القرض المرتبطة بآليات المراقبة الداخلية وتسيير خطر الائتمان،
- وضع حكمة تعزز الشمولية، التقرير السريع عن المشاكل وعدم كفاية الهيئة المسيرة،
- تحديد التخصيصات وطرق عمل مجموع الهيئات: موائيق اللجان الاستراتيجية ومذكرات العمل للجان العملية،
- اتخاذ القرارات الاستراتيجية لمخاطر القرض على أعلى مستويات البنك،
- اتخاذ القرار بشكل جماعي تسفر عن إنشاء لجان على جميع مستويات الفرع،
- تحديد إطار عمل تنظيمي يوضح صلاحيات ومسؤوليات واختصاصات الكيانات المختلفة المشاركة في إدارة المخاطر،
- إنشاء تنظيم ملائم للحجم وللطبيعة، لحجم العمليات وتعقيد المخاطر الكامنة للبنك وأنشطته،
- الفصل الواضح ما بين المسؤوليات: مسؤولية المراقبة، مسؤولية القياس، والإشراف على مخاطر القرض المتقاسمة ما بين الهيئات التشغيلية، المراقبة الداخلية وهيئات الحكمة،
- إنشاء الهيكل التنظيمي الذي يعزز أخذ القرار بشكل فعال، تحمل موظفي البنك المسؤولية وتعزز الشفافية،
- إدماج وظيفة خطر القرض في التخطيط الاستراتيجية،
- الحفاظ على استقلالية وفعالية عملية الفحص ومراقبة المخاطر،

➤ الإشراف القوي لمجموع موظفي البنك في مسلسل إدارة المخاطر، تعزيز ثقافة المخاطر، انطلاقا من مجلس الرقابة وصولا إلى الفرق التشغيلية.

1.2. السياسة العامة لمخاطر الائتمان

تهدف السياسة العامة لمخاطر الائتمان لتشكيل إطار آمن للتدخل يتيح التنمية المضبوطة لأنشطة البنك، طبقا لتوجهاتها الاستراتيجية . وتتخذ عدة أشكال : قطاع النشاط والوظيفة وقطاع السوق والجهة. وفي مرحلة أولى، تتم المصادقة على هذه السياسة من طرف مجلس الإدارة الجماعية، قبل المصادقة عليها من طرف مجلس الرقابة من خلال لجنة المخاطر الكبرى. وبالنظر لطبيعة النشاط البنكي، يجب أن تتصف هذه السياسة بالدينامية والاستشراف والتطور والملاءمة . وتتم مراجعتها بشكل منتظم لوقوع أي حدث داخلي أو خارجي بطبيعة تؤثر على مخاطر البنك. ويقوم تنفيذ هذه السياسة على ترسانة تنظيمية داخلية محكمة ومطابقة لأجود السياسات في المجال وملائمة لطبيعة الأنشطة ومنسجمة مع الأهداف واستراتيجية البنك. ويغطي مجمع مساطر تدبير مخاطر الائتمان من خلال مساطر ومواثيق وجذاذات المنتجات والمعايير البيانية للتمويل وسجل اللجان والصلاحيات ويحدد الجميع مدى وشروط ممارسة أنشطة ضبط وتتبع المخاطر.

وتتمحور السياسة العامة لمخاطر ائتمان البنك حول المبادئ التالية :

- الأخلاقيات والمطابقة
- جماعية اتخاذ القرارات
- احترام المساطر في تحليل المخاطر
- الفصل بين الوظيفة التجارية ووظيفة مراقبة وتدبير المخاطر
- التأمين القبلي لأنشطة الائتمان من خلال انتقاء صارم للزبناء والمشاريع المطلوب تمويلها
- تعامل في تتبع الزبناء في وضعية صعبة وتحصيل المستحقات
- مردودية العمليات

1.3. تدابير تتبع مخاطر الائتمان

a. تدابير منح القروض

i. المبادئ التوجيهية

تعتمد آلية منح القرض على المبادئ الأساسية التالية :

- التأمين المسبق لأنشطة القروض من خلال انتقاء دقيق للزبانة والمشاريع التي يجب تمويلها،
- تقييم الزبون من خلال معرفة معمقة لنشاطه ووضع وقت المنح،
- تنفيذ نظام تفويض متوازن ومراقب يعين مستويات سلطة منح القرض،
- اتخاذ القرارات بشكل جماعي من خلال تخويل المسؤولية للجان ذات مستويات كفاءة مختلفة،
- تشكيل ملف كل عملية قرض ومراجعته على الأقل سنويا بالنسبة للمقاولات وفي كل مناسبة هامة بالنسبة لوضعية الزبون،
- تحديث الكفاءات حسب مستوى خطر كل نوع من أنواع الزبانة وطبيعة المنتج المطلوب،
- هيكلة عمليات القرض: موضوع اقتصادي محقق منه، نضج يتماشى مع موضوع القرض، أمان واضح من حيث القدرة على التسديد، ضمان أو أمان من أجل دعم وضع البنك من خلال عقد القرض،
- تنقيط الزبانة واستعمالها خلال المنح كأداة للمساعدة في اتخاذ القرار،
- استعمال نقاط المنح بالنسبة للخواص ونظام تنقيط بالنسبة للفلاحين،
- استعمال نظام صلاحيات قروض لتسيير تعليمات، تنفيذ وتتبع طلبات القروض،
- نشر الضوابط السابقة قبل الإفراج عن القرض،

ويجب أن يتم هيكلة كل عملية للقروض حسب المساطر الجاري بها العمل ويجب أن تتضمن

- موضوعا : التأكد من التبرير الاقتصادي لعمليات القروض
- بنية : يجب شرح العمليات بكل وضوح وضمان تتبعها
- أجلا : يجب أن تكون آجال تعهدات القروض مطابقة لموضوع القرض
- شفافية : يجب أن تكون مسطرة منح القرض مطابقة لقواعد الأخلاقيات
- أمنا : يجب تحليل وتأكيد القدرة على التسديد للطرف المقابل
- ضمانات أو كفالات : يجب أن يتضمن القرض كفالات ويجب أن يتم التأكد من القيمة الاقتصادية لهذه الكفالات عن طريق خبرة وبشكل محين. كما يجب تفصيل المساحة الأصولية للضامنين .

ii. مسار منح القرض

بعد مقابلة مع الزبون و تقييم أولي لوضعيته المالية ونشاطه واحتياجاته، تقوم نقطة البيع بتعبئة طلب القرض من خلال نظام معلوماتي خاص. ويشكل طلب قرض يتضمن جميع المعلومات والوثائق اللازمة والمطابقة للأنظمة والمساطر التي تبين بتفصيل كيفية تحليل ومعالجة طلبات القروض.

وبعد تحليل كمي وكيفي للملف، تعد نقطة البيع مذكرة تقديمية والتي تتضمن أساسا رأيا مبررا حول الطلب. ثم تقوم بعرضه للموافقة على المستويات العليا وفق المخطط التفويضي للصلاحيات.

وبعد اتخاذ القرار بمنح القرض، يتم إرساله لنقطة البيع. ويتم وضع السلف من طرف الوظيفة الخلفية الجهوية أو المقر الرئيسي وفق مستويات الصلاحيات. ويتم ضمان تتبع مقرب لقرارات لجان القروض وتنفيذها في الآجال المحددة.

ويتم تقديم جميع طلبات منح القروض لاتخاذ القرار للهيئة المختصة وفق مخطط تفويض الصلاحيات. ويضمن هذا المخطط بأن التعهدات الأهم والأكثر مخاطرة سيتم معالجتها على أعلى المستويات، مما يضمن إشراكا ملائما للفريق المسير في اتخاذ قرارات القروض. ويتم وضع نظام للتفويض والذي يحدد مستويات الصلاحيات لمنح القروض بغية التأكد من مطابقة القرارات المتخذة لمسار منح القرض ونزاهة الشخص المفوض.

b. تدابير تقييم مخاطر الائتمان

- لتسهيل التقييم الكمي والنوعي لمخاطر الائتمان، تم وضع أنظمة لتدبير المخاطر :

i. التنقيط الداخلي

يشكل نظام التنقيط الداخلي محور منظومة تدبير مخاطر الائتمان ويقوم على المبادئ الرئيسية التالية :

- جودة التنقيط التي تسمح بتتبع وقياس وتدبير مضمون لمخاطر الائتمان ؛
- التناسق بين القرارات المتخذة و مستوى المخاطر الناتج عن كل تنقيط
- منح تنقيط داخلي وحيد لكل زبون
- مراجعة مرة واحدة في السنة على الأقل للتنقيط الداخلي للزبون
- استعمال التنقيط الداخلي كعنصر للمساعدة على اتخاذ القرار
- تتبع الأطراف المقابلة التي تسجل تراجعها في جودة المخاطر
- تقييم جودة تعرضات البنك من خلال تحليل المحفظة المصنفة وتطور توزيعها
- التقييم الدوري من طرف الهيئة المنظمة واللجان الداخلية المختصة لجودة المحفظة حسب أصناف المخاطر، وذلك من خلال تقارير مجمعة ؛
- المراجعة الدورية للأداء وقوة نماذج التصنيف في مجال تمييز وتوقع تعثر الزبون.

تتشكل منظومة التنقيط الداخلي من نماذج مناسبة لكل فئة من الأصول ويقصد بها قطاع الزبناء من الأشخاص المعنويين (المقاولات الكبرى و المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا) العاملين في القطاع الفلاحي وغيره ، وقطاع الزبناء من الأشخاص الذاتيين خارج القطاع الفلاحي. بالنسبة للنظرء الذين يعملون في مجال الإنعاش العقاري، فيتم تقييمهم من خلال تنقيط المشاريع

يعتمد التقييط على إعطاء نقطة لكل طرف مقابل بناء على معايير نوعية وكمية حسب سلم داخلي يتكون من 8 أصناف مخاطر متجانسة تعكس احتمالية تقصير النظراء: 7 أصناف بالنسبة للمحفظة الصحية وصنف واحد للمحفظة المتعثرة.

وتم إعداد شبكات التقييط وتطويرها بناء على معطيات تاريخية ومقاربات قياسية اعتمادا بالأساس على المعرفة المهنية التي راكمها البنك.

ويشكل التقييط محورا مهما في تقييم جودة تعرضات البنك، وذلك من خلال تحليل المحفظة المصنفة و تطوير توكيعها. علاوة على ذلك، يتم تتبع الأطراف المقابلة التي تسجل تراجعاً في جودة المخاطر على نحو خاص.

ii. تنقيط المنح

بالنسبة لبناء التقييط، يتم تدبير قروض الاستهلاك من خلال شريك ويتم تقييمها من خلال نظام تنقيط خاص. والحال نفسه بالنسبة لقروض السكن التي تتوفر على نظام تنقيط خاص.

c. تدابير توجية مخاطر الائتمان

تمكن تدابير توجية مخاطر الائتمان من الحد من المخاطر ضمن مستويات مقبولة. وهو يقوم بالأساس على المبادئ الأساسية التالية :

- تتبع احترام السياسة العامة لمخاطر الائتمان ؛
- تحديد مخاطر التغييرات المحتملة لظروف السوق والظرفية التي يمكن ان يكون لها تأثير سلبي على أسس البنك ؛
- إعداد دراسات اقتصادية وقطاعية تنتج توجية الخيارات الاستراتيجية والمخاطر الناشئة التي بإمكانها أن تصبح ملحوظة ؛
- الكشف في أقرب وقت ممكن عن الأطراف المقابلة التي لها تعهدات تحمل إشارات متقدمة عن التراجع المفترض بغية القيام بتتبع مقرب ؛
- المراقبة الدائمة لإنتاج القروض في إطار تنفيذ وتتبع احترام السياسة العامة لمخاطر الائتمان ؛
- أكبر تفاعل ممكن مع إشارات التعثر المبكرة ؛
- البحث الدائم عن مؤشرات أو إشارات إنذار عن تراجع محتمل للمخاطر
- تقييم ومراقبة منتظمان لجودة التعهدات حسب محاور التوجيه
- مراجعة محفظة القروض المنجزة بشكل دوري ؛
- استعمال التقييط طيلة حلقة القرض؛
- ضبط ومراقبة المخاطر من خلال تدابير الحدود الداخلية بغية تأطير أفضل لتطور المحفظة ؛
- تدبير وتتبع مخاطر التركيز حسب أشكاله المختلفة ؛
- توجيه نهاية التسعيرة وملاءمته المنتظمة مع تطور المخاطر ؛
- تقييم قدرة البنك على المقاومة في حالة وقوع أحداث قصوى غير منتظرة من خلال تدابير لمحاكاة الأزمة (اختبارات الضغط) ؛
- التبليغ عن أي انحراف مسجل لفائدة أجهزة التسيير والإدارة.

d. تدابير تتبع المستحقات

- تقوم تدابير تتبع المستحقات على الوقاية والتفاعل في تنفيذ حلول التسوية. وترتكز على المبادئ العامة التالية :
- المطابقة مع المقتضيات التنظيمية والمساطر في مجال تتبع المستحقات ؛
 - الوقاية والتفاعل في تنفيذ حلول التسوية الرامية لتجنب كل تراجع في القروض
 - السهر الدائم على الوضع السوي وجودة كافة الأطراف المقابلة الذين يتوفرون على تعهد، مع تتبع مقرب لظروف استعمال القروض الممنوحة؛
 - المسؤولية الأولى لنقطة البيع على محفظة تعهداتها في مجال التحصيل ؛
 - أوجه التكامل والتضامن بين جميع المتدخلين في الشبكة والمقر الرئيسي والمكلفين بالتتبع ؛
 - انعقاد منتظم للجان تتبع المستحقات.

e. تدابير إدارة المخاطر الحساسة

توافق الديون الحساسة بالتعهدات المملوكة على أطراف مقابلة تكون قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ، الفورية و/او المستقبلية مثيرة للقلق، وبدون أن تقدم عنصرا لتصنيفها ضمن الديون معلقة الأداء.

ويتمثل تدبير المخاطر الحساسة بالأساس في تحديد ورصد، في أقرب وقت ممكن، لإشارات متقدمة عن تراجع محتمل في جودة الأطراف المقابلة لذلك بخصوص تعهدات حتى تتمكن من تتبعها عن كثب.

وفي مجال التغطية، تسفر الديون الحساسة عن تشكيل مؤونة للمخاطر العامة تساوي على الأقل 10% من الجاري العام، بدون طرح الضمانات من وعاء حساب المؤونات. بيد أن اللجنة يمكنها الرفع من مستوى المؤونة إذا رأت ذلك مناسبا. وعندما يتم سحب الدين من لائحة الديون الحساسة ، يتم استرجاع المؤونة الاقتصادية.

وتتخذ لجنة إدارة الديون الحساسة مرة كل ثلاثة أشهر. وتقرر بشأن الديون التي يجب إدماجها أو سحبها من لائحة الديون الحساسة ومستوى تمويل كل دين ومخططات العمليات التي يجب اتخاذها ومراجعة التتبع الداخلي للزبون.

f. تدابير إدارة وتحصيل الديون معلقة الأداء

إن تخفيض تصنيف الديون هو تدبير مقنن يسمح للبنك بالوقاية ضد مخاطر عدم تسديد الديون. ويهم تخفيض التصنيف الديون معلقة الأداء التي تحيط بها مخاطر عدم تسديد كلي أو جزئي، بالنظر لتراجع قدرة التسديد للطرف المقابل على الفور أو مستقبلا.

وبالتنظر لدرجة مخاطر الخسارة، يتم توزيع الديون معلقة الأداء إلى ثلاث فئات : الديون قبل مرحلة الشك والديون المشكوك في تحصيلها والديون المهددة.

وتتخذ لجنة تخفيض التصنيف والتشطيب كل ثلاثة أشهر. تقرر في تخفيض التصنيف و مستوى تمويل الديون وشطبها المحاسبي.

وبخصوص تغطية الديون معلقة الأداء بواسطة المؤونات، فهي تحترم القواعد الصادرة عن بنك المغرب في هذا المجال.

وتكتسي تدابير تحصيل الديون معلقة الأداء أهمية حاسمة في تحسين جودة محفظة التعهدات. وترتكز على المبادئ التالية :

- اعتماد مقارنة استباقية تروم تجنب أي تراجع للديون معلقة الأداء ؛
- إعطاء الأولوية لحلول التسوية الودية مقابل المساطر القانونية ؛
- تقسيم محفظة الديون معلقة الأداء من أجل توجيه جيد للعمليات الواجب اتخاذها؛
- احترام الشكليات و الاجال المحددة قانونا في هذا المجال؛
- اتخاذ القرار بشكل جماعي في مجال تطهير الديون معلقة الأداء من خلال لجان التحصيل؛
- تنفيذ نظام معلوماتي لتحصيل الديون معلقة الأداء ؛
- اعتماد مخطط عمل سنوي ؛
- إعداد لوحات قيادة وتقارير ؛
- تحليل أداء مقدمي الخدمات.

II- مخاطر التركيز

يلعب تنوع محفظة القروض دورا أساسيا في مسار التحكم في المخاطر ويضل انشغالا دائما ضمن سياسة تدبير مخاطر البنك. ولهذا الغرض، تم إعداد سلسلة من التدابير لتجنب كل مخاطر التركيز التي يمكن ان تؤثر على جودة المحفظة.

تعتبر مخاطر تركيز القروض هي المخاطر المرتبطة بتعرض قد يؤدي إلى خسائر مهمة يمكن أن تهدد الصلابة المالية لمؤسسة ما أو قدرتها على مواصلة أنشطتها الأساسية.

ويمكن أن تتجم مخاطر تركيز القروض جراء التعرض تجاه :

أطراف مقابلة فردية

مجموعات مصالح

اطراف مقابلة تنتمي لنفس قطاعات النشاط أو نفس المنطقة الجغرافية

أطراف مقابلة ترتبط نتائجها المالية بنفس النشاط أو نفس المنتج الأساسي

وبخصوص مخاطر التركيز الفردي ومجموعات المصالح، فهي منظمة من خلال مقتضيات بنك المغرب في مجال توزيع المخاطر. وهذا ما يفترض تدبير المجموعات وفق مسار منظم اعتمادا على تحديد جد واسع لمفهوم مجموعة الأعمال ومقاربة منشاور بشأنها مع الخطوط المهنية.

ويتم تدبير مخاطر التركيز من خلال منظومة للحدود والتي تسمح بالتأكد الدائم من احترام كافة المتطلبات والمبادئ المنصوص عليها وكذا التطور المضبوط للأنشطة بحيث أن هذه الحدود هي موجهة في النهاية لاحتواء مبلغ متحمل للخسائر المقبولة.

وتسطر حدود المخاطر العتبات العامة من خلال تحديد واضح لمستوى المخاطر المقبول انسجاما مع مستوى المخاطر العام للمؤسسة. وهي تهم مؤشرات المخاطر التي تتيح تأمين تنمية البنك.

وتتخذ حدود التركيز عدة أشكال :

حدود حسب قطاعات النشاط

حدود حسب الشعب

حدود حسب فئة السوق

حدود حسب المنطقة الجغرافية

حدود فردية : حسب مجموعات الأعمال والأطراف المقابلة

وتشكل تدابير الحدود موضوع تتبع منتظم بغية :

مراقبة التعرض لمخاطر التركيز للقرض مقارنة مع العتبات المحددة مسبقا ؛

تحليل وتفسير أهم التطورات المسجلة ؛

إخبار بتطور التعرض لمخاطر الائتمان حول أهم الأطراف المقابلة الفردية ومجموعات الأطراف المقابلة وقطاعات النشاط والجهات ؛

إمكانية الكشف بأكبر سرعة ممكنة عن التجاوزات المحتملة ؛

إخبار الجهاز المسير بالتركيزات التي تتجاوز بعض العتبات المحددة مسبقا ؛

ويضمن هذا الطرح الأسباب والأطراف المقابلة المعنية ومبلغ الالتزام الكلي وعدد التجاوزات ومبلغها؛ إمكانية التنفيذ السريع للتدابير التصحيحية للتخفيف من التعرض لمخاطر الائتمان حول الفئات المحددة .

عندما يظهر تحليل طبيعة المخاطر التركيزات المتعددة بالنظر أساسا للأموال الذاتية والقدرة الربحية و/أو جودة التدابير المخصصة للقياس والمراقبة، يمكن للبنك التقليل من تعرضاته بوتيرة ملائمة للوضعية، بشكل تكون منسجمة مع مساحته المالية و تنظيمه الداخلي.

وتتم مراجعة تدابير الحدود من طرف البنك قدر اللازم ويتم تقييمها في فترات منتظمة. ويتم تتبعها من طرف أجهزة الحكمة الاستراتيجية، وبالخصوص لجنة المخاطر الكبرى ولجنة التدقيق.

III- مخاطر السوق

تعريف مخاطر السوق :

يمكن تعريف مخاطر السوق كونها المخاطر المحتملة المتعلقة بتغيرات أسعار الأدوات المالية مثل أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة والمواد الأولية... ويمكن أن تقلص هذه الخسائر قيمة محفظة البنك وبالتالي التأثير على أرباحه.

إن لتدبير مخاطر السوق ضمن القرض الفلاحي للمغرب بعد تنظيمي يقوم على فصل تراتبي ومستقل للهيئات التدبيرية وهيئات الرقابة . فأنشطة السوق تعبى ثلاثة أقطاب بغية التأكد من حسن سيرها. وتهدف إلى تدبير ومراقبة التعرضات لمخاطر السوق بغية الحصول على أفضل ثنائية للمخاطر والمردودية، مع الحفاظ على ملمح في السوق منسجم مع وضع للبنك باعتباره مؤسسة مالية رائدة لتمويل الفلاحة والعالم القروي.

ويعتبر الارتباط هو المفهوم الأساسي المستعمل في معالجة العمليات على مستوى قاعة الأسواق قصد تجنب المخاطر والتأكد من توطيد حصيلة البنك.

ضمن مجموعة القرض الفلاحي للمغرب، تدرج تدابير إدارة مخاطر السوق في إطار توجيهات السياسة العامة لتدبير مخاطر البنك، مع احترام المتطلبات التنظيمية الجاري بها العمل وتطبيق الممارسات السليمة لتدبير مخاطر السوق التي تم تسطيرها من طرف الهيئات الوطنية والدولية، لاسيما من طرف اتفاقات بازل.

وتغطي تدابير إدارة مخاطر السوق جميع الأنشطة المرخص بها على مستوى قاعة الأسواق. فالمهمة الأساسية لهذه الأخيرة تتمثل في تلبية احتياجات الزبناء في مجال التداول بشأن أسعار العملات والتغطية مقابل مخاطر الصرف وتوظيف فوائض الخزينة. كما تتدخل لحساب البنك في مجال تغطية وضعية الصرف وتدبير محفظة السندات وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة لحسابها الخاص وتدبير الخزينة سواء بالدرهم أو بالعملات الأجنبية.

3.1.

تتغير محفظة السندات تبعا لعدة عوامل تمثل جميعها مخاطر قد تؤدي إلى انخفاض قيمة المحفظة. ويتم تصنيف هذه المخاطر في فئتين :

a. المخاطر النظامية

يمكن تعريف المخاطر النظامية أو مخاطر السوق على أنها مخاطر تغير في الأسعار لمؤشر اقتصادي تم تسجيله على مستوى السوق. ويتعلق الأمر بالشك في الأرباح الناتجة عن تغيرات في شروط السوق : قيمة السوق أو سعر الفائدة أو سعر الصرف.

مخاطر أسعار الفائدة : تقيس هذه المخاطر درجة تعرض حامل سهم لتطور لاحق للأسعار في السوق. في هذا الصدد، يكون لتطور غير موالي للأسعار تداعيات مباشرة على محفظة السندات لأن هناك علاقة عكسية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة. فارتفاع الأسعار في السوق خلال مدة معينة يتجسد منطقيا بانخفاض أسعار السندات.

مخاطر أسعار الصرف : تهتم هذه المخاطر بالإصدارات المعنونة بالعملات الأجنبية وتكمن في إمكانية تغير أسعار العملات مقارنة مع العملة المحلية.

b. المخاطر الخاصة

يمكن تعريف مخاطر الائتمان على أنها الخسارة المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها البنك عقب حدث ائتمان مس أحد أطرافه المقابلة. وبشكل أدق، تتضمن مخاطر الائتمان مفهوميين مختلفين حسب حدث الائتمان الذي تسبب في الخسائر :

مخاطر التخلف عن الأداء : توافق هذه المخاطر عدم قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته، أي تسديد ديونه (المبلغ الأصلي + الفوائد) . وفي هذه الوضعية ، يمكن للبنك أن يتعرض لخسارة إذا لم يتم بتغطية إلا جزء من المبلغ الواجب.

مخاطر تراجع جودة القرض : توافق هذه المخاطر تراجع الوضعية المالية للمصدر . وينجم عنه ارتفاع علاوة المخاطر.

c. مخاطر أخرى :**مخاطر التركيز او مخاطر التوزيع**

يرتبط هذا النوع من المخاطر بحضور تركيز كبير لنفس النوع من الأصول أو نفس الفئة من السوق في المحفظة. لهذا، فتطور هذا النوع من الأصول أو هذا النوع من الأسواق يكون مهيمنًا في المحفظة.

3.2. المخاطر المتعلقة بمحفظة الأسهم وهيئات التوظيف للقيم المنقولة

طبقا للمادة 48 من الدورية 26/G/2006 لبنك المغرب ، تعرف مخاطر السوق على أنها مخاطر الخسائر المتعلقة بتغيرات أسعار السوق وتتضمن :

- ✎ المخاطر المتعلقة بالأدوات المتضمنة في محفظة التداول ؛
- ✎ مخاطر الصرف ومخاطر على المنتجات الأساسية بالنسبة لعناصر الحصيلة وخارج الحصيلة من غير تلك التي تضمنها محفظة التداول.
- وتوافق المخاطر المتعلقة بالمحافظ " الأسهم وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة " إمكانية خسارة في رأس المال بين توقيت الشراء وإعادة بيع السندات. ويتم أخذ هذا الاحتمال بعين الاعتبار من خلال علاوة المخاطرة وهو الفرق بين المردودية المنتظرة من سهم أو هيئة توظيف جماعي للقيم المنقولة بالنسبة لأحد الأصول بدون مخاطر. وتؤدي عمليات السوق إلى عدة حالات للمخاطر منها :
- ✎ مخاطر التشغيل : قد تحدث إذا تم ارتكاب أخطاء في القيام باداءات أو من خلال تسديد المعاملات خارج السوق ؛
- ✎ مخاطر السيولة : تظهر كلما لم تتمكن مقابلة ما من تحويل بعض الموجودات غير السائلة إلى موجودات سائلة، مما يعيق استيفاء واجباتها المالية ؛
- ✎ مخاطر التركيز : تصف مستوى مخاطر محفظة بنك ما الناتجة عن تركيز على طرف مقابل وحيد، قطاع وحيد، تصنيف مشترك...

3.3. المخاطر المتعلقة بنشاط الصرف

مخاطر الصرف : هي الخسارة التي يمكن أن تتجسد تبعا لتغير في أسعار الصرف. مخاطر حول أسعار الفائدة : ترتبط هذه المخاطر بارتفاع أو انخفاض فجائي لأسعار الفائدة للعملة الأجنبية والذي يمكن أن يؤثر على وضعيات عملات البنك الأجنبية.

مخاطر التركيز : تصف مستوى مخاطر المحفظة للبنك الناجمة عن تركيزها على طرف مقابل وحيد او قطاع نشاط وحيد.

3.4. استراتيجية مخاطر الصرف

تتضمن استراتيجية تدبير مخاطر السوق في السياسة العامة لمخاطر القرض الفلاحي للمغرب. وتندرج ضمن تدبير المراقبة الاحترازية والصارمة. من ناحية أخرى، تمت المصادقة على السياسة العامة لمخاطر السوق من طرف مجلس الإدارة الجماعية ومجلس الرقابة. ويرتكز تدبير مخاطر السوق على المبادئ التالية :

- 🌱 سلامة تطوير أنشطة السوق ؛
 - 🌱 احترام قوانين بنك المغرب في مجال التدبير الاحترازي للمخاطر ومنظومة المساطر والدوريات والمذكرات الداخلية؛
 - 🌱 المراقبة المتزايدة لاستراتيجية التداول؛
 - 🌱 تسطير الحدود 5 الزبناء، البنك، محفظة السندات، المعاملات اليومية لحساب خاص...؛
 - 🌱 تحديد الأدوار والمسؤوليات في مجال تحديد وقياس ومراقبة مخاطر السوق؛
 - 🌱 اعتماد أجود الممارسات على صعيد تدبير مخاطر السوق بالنسبة لكافة القطاعات.
- وتجسدت هذه المبادئ الرئيسية من خلال وضع سياسة لمخاطر السوق وتوزع من خلال تدابير منظمة جدا.

3.5. سياسات مخاطر السوق

- تتم قيادة أنشطة السوق من خلال تدابير متكاملة على مستوى الحكامة والسلامة وتدبير المخاطر والحدود. ويقوم هذا الأخير على خلفية من المستندات ونظام معلومات فعال وتقارير منتظمة.
- وتتجسد هذه السياسة من خلال دوريات تنظم أنشطة السوق، ومنها بالأساس :
- 🌱 مساطر تشكل مجموع عمليات أنشطة السوق
 - 🌱 تدابير حدود التشغيل
 - 🌱 إجراءات تدبير مخاطر السوق
 - 🌱 إجراءات تدبير مخاطر تأكيد نماذج التقييم
 - 🌱 تدابير تتبع المؤشرات
- وفي هذا السياق تتجسد هيئة الحكامة من طرف لجنة " بنك التمويل والخزينة وتدبير الأصول والخصوم" تكون مهامها الأساسية :
- 🌱 المصادقة على استراتيجية تمويل البنك في السوق النقدية والبنوكية وسوق الدين الخاص وكذا استراتيجية الاستثمار على كافة الأدوات المالية.
 - 🌱 وهو أيضا مكلف بالبيت في أهم المخاطر الرئيسية المتعلقة بمختلف العمليات المنجزة وكل خيار استراتيجي متعلق بأنشطة بنك التمويل والاستثمارات ؛
 - 🌱 الاستجابة لاحتياجات تدبير مثالي للخزينة على الأمد القصير، وعموما تدبير المخاطر المالية للبنك؛
 - 🌱 إعداد وتتبع إجراءات تدبير مخاطر السوق.

a. تدابير حدود التشغيل

- فضلا عن الحدود التنظيمية المطبقة على جميع أنشطة السوق، لاسيما الحدود حسب الوضعيات، تم وضع حدود داخلية أخرى بالنسبة لمحفظه التداول والتوظيف المتعلقة بأنشطة أسعار الفائدة والصرف. ويتعلق الأمر أساسا بالحدود التالية :
- 🌱 حد الحجم الأقصى لوضعية الصرف لأجل ؛
 - 🌱 حد على وضعيه الصرف القصيرة ؛
 - 🌱 الحدود المتعلقة بالمدة والحساسية والحجم القصي لمحفظه التداول والتوظيف
- وتتمحور الحدود المتعلقة بأنشطة السوق حول الفئات الثلاثة التالية :
- 🌱 حدود الطرف المقابل على عمليات السوق
 - 🌱 الحدود الداخلية للسوق
 - 🌱 الحدود بالنسبة للمتطلبات من الأموال الذاتية

- وتتم المصادقة عليها وتجديدها او مراجعتها بناء على طلب، خلال اللجنة المديرية لبنك التمويل وتدبير الأصول والخصوم والخزينة على أساس مؤشرات متعددة القطاعات.
- ويتم بشكل كلي التحكم في تدبير الحدود. فالحدود يتم :
- 🌱 تحليلها ومنحها من طرف اللجان المختصة
 - 🌱 إعدادها على نظام معلومات الذي يتولى تدقيقها
 - 🌱 مراقبتها من خلال نفس النظام الذي يجمد كل تجاوز غير مرخص به
- مراجعتها حسب احتياجات الزبناء وظرفية السوق .

b. إجراءات تدبير مخاطر السوق

- بغية تأطير المخاطر حول مختلف أنشطة السوق وضمان مراقبتها، تمتلك مجموعة القرض الفلاحي للمغرب تدابير منظمة حول المحاور التالية :
- 🌱 نظام تفويض الصلاحيات التي تحدد مساطر الطلب والمصادقة على الحدود والترخيص بالتجاوزات؛

- ✓ احترام مبدأ الفصل الوظيفي والتنظيمي للأشغال والهيئات الأمامية والوسطى والخلفية؛
 - ✓ مجموعة من أدوات التدبير ومراقبة مخاطر السوق؛
 - ✓ تعزيز تدابير المراقبة الداخلية من خلال أدوات المراقبة الدائمة
 - ✓ تعزيز تدابير منح ومراقبة الصلاحيات
- c. إجراءات تدبير مخاطر والمصادقة على نماذج التقييم

اعتمد القرض الفلاحي للمغرب بنية لتدبير وتتبع مخاطر السوق. وتتولى هذه الأخيرة وضع مقارنات وممارسات جيدة لتدبير مخاطر السوق، أي وضع مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر وتدبير حسب الحساسية والمدة بالنسبة لكافة محفظة التداول والتوظيف.

الحساسية

تعتبر الحساسية مؤشرا يسمح باستباق تفاعلات سند أو محفظة حيال تقلبات أسعار الفائدة. فهي تقيس التغير المتعلق بسعرها في السوق بالنسبة لتغير في أسعار فائدة معينة.

المدة

تعتبر مدة السند المدة المتوسطة التي يسدد فيها السند سعر شرائه. وهي تتغير زمنيا بدون تجاوز الأجل المتبقي للسند. ويرتبط تغير المدة بأجل السند وسعر فائدته الاسمي وسعر مردوديته. وكلما كان الأجل طويلا كلما كانت المدة كبيرة.

القيمة المعرضة للمخاطرة

تعتبر القيمة المعرضة للمخاطر لأصل مالي أو محفظة أصول هي الخسارة المفترضة القصوى التي يتم قياسها بالوحدة النقدية في أفق زمني معين واحتمال معين. وتعتبر الطريقة المعتمدة من طرف البنك لحساب القيمة المعرضة للمخاطر هي المقاربة التاريخية فيما يخص نشاط أسعار الفائدة والأسهم وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة. وترتكز هذه الطريقة على الطرح الذي يتبنى بأن التطورات المستقبلية للمحفظة هي مماثلة لسابقتها.

وبالنسبة لنشاط الصرف، اختار القرض الفلاحي للمغرب بالنسبة لطريقة « variance/covariance » التي تنتمي إلى قسم الطرق المعيارية. وترتكز على الفرضيات التالية :

- ✓ الطابع العادي لتوزيع الأرباح والخسائر
- ✓ محطات قارة لمردودية الأصول موضوع التقييم
- ✓ العلاقة الخطية بين أسعار الأصول وعوامل المخاطر
- ويعزى اختيار هذه الطريقة من طرف البنك لعاملين اثنين :
- ✓ طبيعة النشاط تغير عوامل المخاطر، وعاء العملة الثابت...
- ✓ دقة قياس مخاطر الصرف المؤكدة بواسطة الاختبارات العكسية المنجزة

وفي ما يلي العناصر التي تندرج ضمن طريقة الحساب :

- ✓ تشكيل المحفظة
- ✓ فترة الحياة : يوم واحد، عشرة أيام...
- ✓ مجال الثقة : 90% ، 95% ، 99%
- ✓ الأسعار التاريخية مع حد أدنى قدره 250 معايينة.

ويتم تقييم دقة نموذج القيمة المعرضة للمخاطر من خلال اختبار خلفي دائم لمراقبة التناقص البعدي الذي يسمح بالتأكد من كون عدد الأيام التي تكون فيها النتيجة سلبية متجاوزة القيمة المعرضة للمخاطر مطابق لمجال الثقة لنسبة 99%. وعلى الرغم من أن القيمة المعرضة للمخاطر هي أداة للمساعدة على تدبير المخاطر ومؤشر للمخاطر يستعمل بكثرة في مالية السوق، إلا أنها تسجل بعض الحدود. وعليه فالقرض الفلاحي للمغرب يستعمل وسائل أخرى لتدبير مخاطر السوق، مثل اختبارات خلفية واختبارات الضغط الداخلية والتنظيمية وذلك بغية تأكيد نموذج الحساب المعتمد.

اختبار خلفي لنموذج القيمة المعرضة للمخاطر

طبقا للقوانين التنظيمية، يمكن استعمال اختبارين خلفيين :

اختبار خلفي حقيقي يتمثل في مقارنة، خلال كل يوم عمل، للقيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة على أساس وضعيات نهاية اليوم مع التغير خلال كل يوم لقيمة المحفظة والمسجل فعليا خلال نهاية اليوم الموالي ؛
اختبار خلفي رهني يتمثل في مقارنة، خلال كل يوم عمل، للقيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة على أساس وضعيات نهاية اليوم مع التغير خلال كل يوم لقيمة المحفظة ليوم العمل الموالي، مع افتراض استقرار الوضعيات ؛

اختبار الضغط التنظيمي

قبل دخول الدورية رقم 26/G/10 حيز التنفيذ ، طالب بنك المغرب من البنوك والمؤسسات المالية إدماج اختبارات الضغط ضمن تدابير الحكامة وتدليل المخاطر باعتبارها أداة استشرافية لتقييم صلاية البنوك وللتأكد من كون البنوك تتوفر على أموال ذاتية كافية لامتصاص الأزمات المالية. لهذا الغرض، يقوم القرض الفلاحي للمغرب باختبارات ضغط تنظيمية تغطي جميع أنشطة السوق من خلال محاكاة لعوامل المخاطر التالية :

- 📈 ارتفاع أو انخفاض قيمة الدرهم
- 📈 التحويل الموازي لمنحنى الأسعار
- 📈 انخفاض قيمة محفظة الأسهم
- 📈 انخفاض قيمة التصفية

اختبار الضغط الداخلي

ادرج القرض الفلاحي للمغرب ضمن إجراءاته لتدبير المخاطر نتائج اختبارات الضغط المنجزة. ولضمان دقتها، يتأكد قطب توجيه المخاطر المالية من نجاعة وتناسق البرامج والسيناريوهات الخاصة باختبارات الضغط المعدة. وتشكل مختلف السيناريوهات المستعملة على مستوى اختبارات الضغط موضوع مراجعات منتظمة، تحت إشراف قطب توجيه المخاطر المالية. ويتم تقديم هذه المراجعات في إطار اللجنة المديرية " بنك التمويل والخزينة وتدبير الأصول والخصوم" التي يترأسها عضو في مجلس الإدارة الجماعية. وتغطي اختبارات الضغط هذه جميع مكونات محفظة التداول من خلال محاكاة كافة عناصر المخاطر المؤثرة على المحفظة تبعا لسيناريوهات خاصة على غرار اختبارات الضغط التنظيمية.

نطاق تغطية اختبارات الضغط

تغطي اختبارات الضغط جميع المحاور المهنية للبنك والمخاطر المرتبطة. ويسهر قطب توجيه المخاطر المالية على إدماج كافة أنواع مخاطر السوق التي قد يتعرض لها البنك. وتتيح اختبارات الضغط المنجزة تقدير تأثيرات الأزمة بشكل متزامن على مختلف قطاعات السوق المالية مع مراعاة تفاعلاتها. وللحصول على تقييم مناسب، نقوم بمعاينة التأثيرات على : نتيجة النشاط وقيمة الأصل والأموال الذاتية. وفي ما يلي أنشطة السوق التي تشكل موضوع اختبارات مقاومة منتظمة وخاصة : أولا، نشاط السندات وثانيا نشاط البورصة وثالثا نشاط الصرف ورابعا، نشاط هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.

سيناريوهات اختبارات الضغط

ينجز برنامج اختبار الضغط على أساسا مجموعة من السيناريوهات وفق مستويات مختلفة وآفاق زمنية مختلفة ومخاطر مختلفة علاوة على استعمالها التشغيلي أو الاستراتيجي. وترتكز السيناريوهات على دراسات إحصائية تجرى على عوامل المخاطر السابقة لمدد مناسبة والتي يمكن أن تتراوح بين ثلاثة أشهر وخمس سنوات مما يتيح استئثار الأزمات التي أثرت على الأسواق المالية مثل الأزمة المالية لعام 2008 والأزمة اليونانية والأزمة الصحية لسنة 2020 وغيرها. وعليه، يتعلق الأمر بتحديد سيناريوهات خاصة وملائمة لمستوى مخاطر البنك.

المتطلبات من الأموال الذاتية برسم مخاطر السوق

طبقا للدورية رقم 26/G، يلزم القرض الفلاحي للمغرب بإجراء حساب للمتطلبات من الأموال الذاتية برسم محفظة التداول. ويجب وضع أصول القرض الفلاحي للمغرب ضمن محفظتين محددين بموجب قوانين المحفظة البنكية ومحفظة التداول. وحسب المادة 56 من نفس الدورية، تتضمن محفظة التداول الوضعيات بغية تحويلها في أمد قصير و/أو بنية الاستفادة من تطور مواتي للأسعار الحالية أو على الأمد القصير أو التأكد من أرباح التحكيم. من ناحية أخرى، تتضمن المحفظة البنكية جميع عناصر الحصيلة وخارج الحصيلة التي لا تنتمي لمحفظة التداول. ويتم حساب المتطلبات من الأموال الذاتية برسم مخاطر السوق حسب النموذج المعياري، باستثناء متطلبات وضعية الصرف التي يتم حسابها وفق طريقة متقدمة.

d. تدابير تتبع المؤشرات

يتم تتبع مخاطر السوق يوميا من طرف الإدارة المركزية لمؤشرات المخاطر المالية. ويتأكد الفريق المسير للبنك، من خلال نظام للتقرير الدوري من مستويات التعرض والمردودية والمخاطر المرتبطة بأنشطة الأسواق واحترام المتطلبات التنظيمية والمطابقة لتدابير الحدود.

e. نظام التدبير

يتم تسجيل جميع العمليات المعالجة من طرف قاعة الأسواق وتأكيدا على أداة للتدبير. وتستجيب جميع خصائص النظام لكافة إكراهات السلامة والمراقبة (الولوج عبر ملف شخصي للمستخدمين، ورقم التسجيل، وكلمة مرور، وأي نوع من تدبير الصلاحيات وقيود الولوج..).

ومن خلال مسار يتضمن إلى غاية ثلاث مراحل من التأكد، من الممكن مراقبة كل حركة تتعلق بعملية وتحديد صاحبها وموضوعها وزمنها.

ويتوفر النظام على سبل افتحاص تمكن من تسجيل التعديلات والتغييرات في المعايير والطرق التي تم إدخالها على المرجع والعمليات. ويتم إصدار التقارير الموجهة لبنك المغرب ومجلس الإدارة الجماعية وللجان الخاصة، لاسيما تلك المتعلقة بتجاوز الحدود أو النسب التنظيمية أو تتبع الخزينة...

وبوميا، يتم نقل جميع العمليات المنجزة من طرف قاعة السواق إلى المحاسبة من خلال محاضر للأحداث التي يتم إصدارها تلقائيا.

تدبير الأزمة الصحية لكوفيد 19

أثرت الأزمة الصحية على النشاط الاقتصادي، وذلك أساسا بفعل الحجر الصحي وانخفاض الاستهلاك والإنتاج المترتب عنها. وبالنسبة للقطاع البنكي، تجسدت هذه الأزمة من خلال ارتفاع ملحوظ في مخاطر الائتمان والسوق. كما أثرت بقوة على اختيار أشكال تمويل المقاولات. في هذا السياق، وضع القرض الفلاحي للمغرب تدابير للتأكد من التدبير المثالي للأزمة الصحية والعودة للوضعية العادية. فقام بوضع إجراءات لتدبير المخاطر بغية الإحاطة بالمخاطر الجديدة التي تحيط بنشاطه. كما أعد مقارنات جديدة للتدبير على صعيد مخاطر السوق. فوضع ترسانة من التدابير حسب النشاط للتخفيف من تأثيرات كوفيد 19 وضمان استمرارية مكانته ضمن المشهد البنكي المغربي، وذلك من خلال

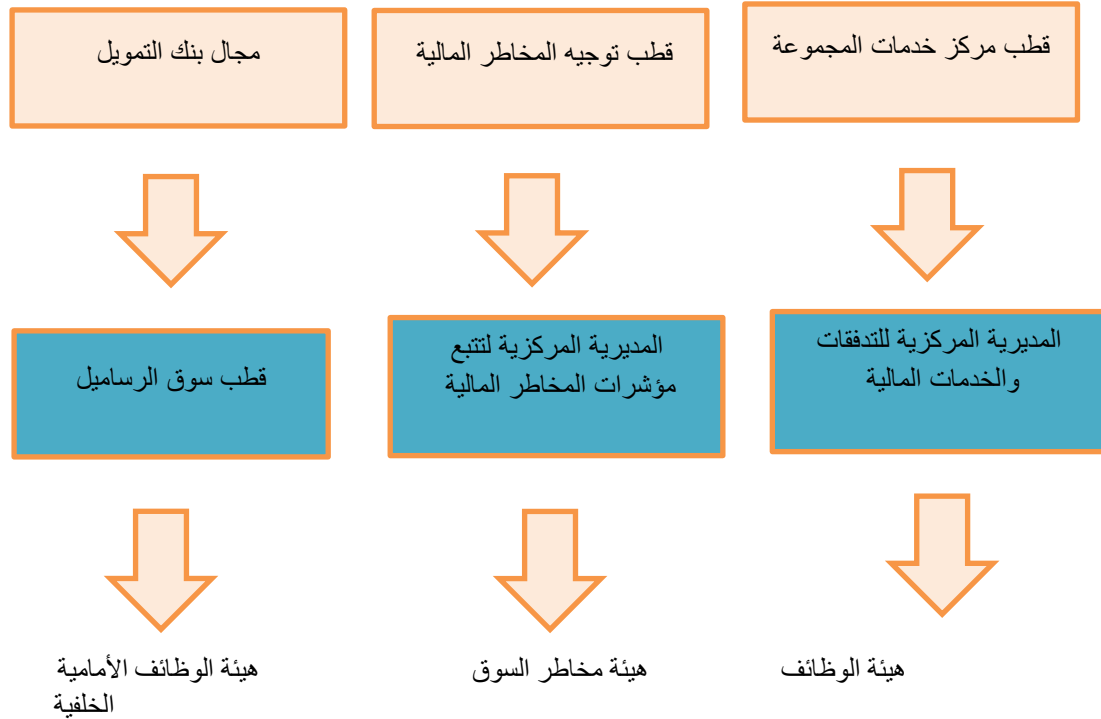
إعادة التخصيص المثالية لموارد السوق من خلال تشجيع الأصول التي لها ثنائية جيدة بين المخاطر والمردودية ؛

إدماج تأثيرات الأزمة ضمن تقدير المخاطر وسيناريوهات اختبارات الضغط الداخلية

تنويع القطاعات بغية التخفيف من تأثير تلك الأكثر تضررا من الأزمة.

3.6. تنظيم قطب توجيه المخاطر المالية

تقوم التدابير التنظيمية على الفصل التراتبي والمستقل لهيئات تدبير مخاطر السوق وهيئات المعالجة الأمامية والخلفية. وتعبئ أنشطة السوق ثلاثة أقطاب بغية التأكد من حسن سيرها :



IV- تدبير الأصول والخصوم

يُمر تقييم وضعية البنك تجاه وقوع مخاطر النسب والسيولة عبر حساب مجموعة من المؤشرات على أساس معطيات ومعلومات يتم استغلالها من طرف مدبري الأصول والخصوم. ويتمثل تتبع المخاطر في تحليل آفاق تطور وضعية السيولة ووضع النسب المتخذة من طرف القرض الفلاحي للمغرب في الأمد القصير والمتوسط والطويل. ويقتضي هذا التتبع دراسة رد فعل أهم المؤشرات في ظرفيات استثنائية كأزمة سيولة أو تغير في أسعار الفائدة... وذلك من خلال برنامج محاكاة الأزمة يتم إعداده داخليا.

7.1. الأصول

والخصوم

في إطار مهنته للمساعدة من خلال مؤشرات دقيقة، يروم تدبير الأصول والخصوم ضمن القرض الفلاحي للمغرب التحكم وفق أفضل شروط مردودية الأموال الذاتية في التداعيات السلبية المفترضة للمخاطر المالية. وبعبارة أخرى، يتعلق الأمر باستغلال أمثل لمردودية الأموال الذاتية مع المحافظة على مستوى مقبول من مخاطر النسب والصرف والسيولة. وهكذا، يتأكد تدبير الأصول والخصوم من تخصيص الرساميل الذاتية بشكل ملائم لحجم وبنية الاستعمالات والموارد مع تطور السوق والظرفية المالية والتنظيمية لاسيما النسب الاحترازية.

وتمتد سياسة تدبير الأصول والخصوم على عدة ممارسات حسب أنواع المخاطر :

a. تدبير مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة مخاطر خسارة البنك في حالة عدم توفرها في الوقت المناسب على السيولة اللازمة لاحترام التزاماتها المالية. ويمكن لهذه المخاطر أن تنجم من بنية الحصيلة بفعل التفاوت بين الآجال الحقيقية لعناصر الأصول والخصوم واحتياجات التمويل للأنشطة المستقبلية وسلوك الزبناء وأي خلل محتمل في الأسواق أو الظرفية الاقتصادية.

في أشغالهم المنتظمة، يقوم مدبرو الأصول والخصوم بتحليل سلسلة من فوارق الخزينة قصد مراقبة التوافق بين الأصول والخصوم من حيث التدفقات الشهرية أو السنوية. وتتمثل المراقبة الداخلية لهذا التوافق في المقارنة حسب الفترات، بين التدفقات المتوقعة للأصول والخصوم. وتمثل هذه الفوارق الفرق بين استعمالات وموارد الحصيلة لمجموعة من العمليات في تاريخ لاحق معين. ويمكن التمثيل البياني لتطور هذه الفوارق زمنيا للجنة المديرية لبنك التمويل والخزينة وتدبير الأصول والخصوم وكذا واجهة الحكامة من تفسير آفاق الاستثمارات وإبراز المخاطر المالية من خلال تحليل قار وديناميكي. فالتحليل القار يعتمد التطور المستقبلي لجاري العمليات في المخزون : التي سبق صرفها أو الموجودة في الحصيلة، بينما يوسع التحليل الديناميكي نطاق التحليل من خلال تضمينه تطور جاري المخزون مستقبلا وفرضيات الإنتاج الجديدة.

وهكذا، يحرص مدبرو الأصول والخصوم على تلبية المعايير الاحترازية التي يطلبها بنك المغرب في إطار المراقبة الخارجية للبنوك، وذلك من خلال حساب وتوجيه والتواصل التفاعلي مع بنك المغرب : تقارير تنظيمية من ضمنها نسبة السيولة على الأمد القصير التي تعد مؤشرا تنظيميا مرجعيا في مجال تقييم مخاطر السيولة.

من ناحية أخرى وبغية استباق تداعيات الزمات على الصحة المالية للبنك، تسهر هيئة تدبير الأصول والخصوم على إنجاز مجموعة من اختبارات الضغط على السيولة التي تمثل جزءا لا يتجزأ من منظومة تدبير الأصول والخصوم. وتسمح هذه الأخيرة بتحديد درجة تقبل المخاطر وحدود التعرض الداخلية وتأسيس خيارات استراتيجية في مجال السيولة وتخصيص الأموال الذاتية. لهذا الغرض، تقوم هيئة تدبير الأصول والخصوم بتقييم تأثير الفرضيات المعتمدة على المؤشرات المالية من قبيل : صافي الأرباح والعائد الصافي البنكي والهامش الصافي والأموال الذاتية التنظيمية وفوارق السيولة...

وتبرز مقارنة السيولة للقرض الفلاحي للمغرب وضعية تحول البنك. ويمكن من قياس حاجيات التمويل على الأمد القصير والمتوسط والطويل أو أهمية فوائض السيولة التي يجب استثمارها حسب الآجال.

وضمن القرض الفلاحي للمغرب، تشكل مخاطر السيولة موضوع تتبع منتظم من طرف تدبير الأصول والخصوم، بتعاون مباشر مع مختلف الأطراف ذات العلاقة كقاعة الأسواق ومديرية مخاطر السوق والبنك التجاري وغيرها. ويتم إخبار مجلس الإدارة الجماعية يوميا بوضعية الخزينة للبنك من خلال تقارير خاصة.

وفضلا عن التدابير التنظيمية، طور القرض الفلاحي للمغرب مجموعة من الأدوات كفوارق السيولة واختبارات الضغط الخاصة ونسب التركيز والتي تغطي الأمد القصير والمتوسط والتي تشكل موضوع تحليل معمق بغية تحديد عند حاجة الخزينة موارد التغطية المناسبة التي يتم حصرها من طرف اللجنة المديرية لبنك التمويل والخزينة وتدبير الأصول والخصوم.

وبعد وضع نسبة السيولة على الأمد القصير، وضع البنك عمليات جديدة تتمحور حول تعزيز أصوله السائلة والقابلة للإنجاز وتحسين ارتباط حصيلته مع الحفاظ على مستوى مردوديته. وهكذا إلى غاية متم دجنبر 2021، بلغت نسبة السيولة على الأمد القصير للقرض الفلاحي للمغرب مستوى أعلى من الحد الأدنى التنظيمي المطلوب. علاوة على ذلك، ففارق السيولة الاستراتيجي العام للبنك هو إيجابي في أفق شهر واحد على أمد قصير. وتجدر الإشارة إلى عدم تجاوز أي حد برسم مخاطر السيولة في السنة المالية 2021

استراتيجية التمويل وإعادة التمويل

تتيح التدابير الموضوعة للبنك من ضمان إعادة تمويل في أحسن الظروف وانسجاما مع مخططة الاستراتيجية، مع احترام الحدود التنظيمية والداخلية التي تنظم هذه الوظيفة. فإعداد مخطط التمويل يمر من خلال تقدير أساس ديناميكي لأرصدة الخزينة المستقبلية مع مراعاة أهم العائدات والمصاريف التوقعية التي تدرها الأنشطة التجارية والمالية. وينجز هذا التمرين من خلال تطبيق عدة سيناريوهات التي تختلف حسب مستويات تقبلها، وتتضمن الفرضيات المعتمدة أساسا الأهداف التجارية وقدرة البنك على الحصول على أموال في السوق النقدية.

b. تدبير مخاطر النسب:

تحلل مديرية تدبير الأصول والخصوم كذلك مخاطر النسب التي تقوم على مقاربتين متكاملتين : الأولى من حيث الفوائد المستحقة والأخرى من حيث القيمة المحيطة الصافية. وتتضمن معرفة التعرض لمختلف الأحداث التي تسفر عن مخاطر في النسب: وهي الفوارق حسب نوع النسب.

وترتكز المقاربة من حيث الفوائد المستحقة على فوارق قارة و ديناميكية للعمليات التي لها خصائص مردودية منسجمة : سعر فائدة قار ، متغير أو قابل للمراجعة. وتولي أهمية خاصة لسعر الفائدة القار الذي يعتبر أكثر حساسية لتغيرات نسب الفائدة على الأمد القصير.

ويتم بالتالي تحليل الفوارق من خلال مجاميع فرعية للعمليات الحساسة من حيث الفوائد لنفس المتغير. فالفارق ذو سعر الفائدة القار أو سعر الفائدة المحقق يوافق فارق العمليات التي يكون سعر فائدتها معروفا وغير متغير لمدة محددة في الفترة المدروسة.

ويرتكز توجيه المخاطر بالأساس على طرق التقييم والتتبع التي تتمثل في :

- 🌱 تحليل تطور بنية الحصيلة من خلال التمييز بين أسعار الفائدة القارة وأسعار الفائدة المتغيرة ؛
- 🌱 تحليل المدد المتوسطة لاستعمالات وموارد البنك لاستنباط المستوى المقدر لمخاطر أسعار الفائدة (مخاطر الخسارة في حالة ارتفاع أسعار الفائدة أو انخفاضها) ؛
- 🌱 قياس فوارق أسعار الفائدة : بناء على جداول زمنية للعناصر التعاقدية للحصيلة وفرضيات التصريف القار المصادق عليها مسبقا بالنسبة للأركان غير المجدولة زمنيا في الحصيلة، يقوم مدبر الأصول والخصوم بقياس أهمية الفوارق بالنسبة لكل أجل بغية استنتاج المستوى المقدر لمخاطر البنك؛
- 🌱 السهر على احترام الحدود التنظيمية، لاسيما تأثير على الأموال الذاتية طبقا للمتطلبات التنظيمية لبازل الثانية ؛
- 🌱 إجراء اختبار ضغط : مع إدماج IRRBB ، يقوم مدبرو الأصول والخصوم بقياس تأثير حركة موازين لأسعار الفائدة بمئة ومنتي نقطة أساس وثلاثمئة نقطة أساس وتأثير سيناريوهات أخرى مثل ارتفاع أو انخفاض الأسعار على الأمد القصير على الهامش الصافي للفوائد والقيمة الاقتصادية للأموال الذاتية التنظيمية للبنك. ويتم بعد ذلك مقارنة هذه التأثيرات مع الحدود الداخلية الموضوعة. ويتم تبرير أي تجاوز لهذه الحدود كما يجب؛
- 🌱 تقارير حول تدبير مخاطر أسعار الفائدة تغطي كافة التحاليل بوتيرة شهرية.

تقديم مؤشرات تتبع مخاطر أسعار الفائدة

في ما يلي أهم مؤشرات تتبع مخاطر أسعار الفائدة :

- 🌱 فوارق أسعار الفائدة المتعلقة بتأطير حساسية MNI ؛
- 🌱 فوارق أسعار الفائدة المتعلقة بتأطير حساسية EVE ؛
- 🌱 تأثير MNI التوقعي من خلال تغير أسعار الفائدة بالنسبة المئوية ؛
- 🌱 تأثير القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية جراء أزمة في أسعار الفائدة بالنسبة المئوية.

مناهج قياس المخاطر الأساسية والاختيارية

تتم مراعاة الجوانب المتعلقة بالمخاطر الأساسية والاختيارية في قياس فوارق أسعار فائدة البنك. فكيفية تصريف الحصيلة وخارج الحصيلة، المستخدمة في قياس فارق أسعار الفائدة تتضمن مجموعة من الفرضيات التي تجسد من جهة تأثير الخيارات المخفية المدمجة في الحصيلة (تسديد استباقي، تسبيقات على الودائع لأجل)؛ ومن جهة أخرى، يتم تصريف الأصول والخصوم وفق أسعار فائدة متغيرة على أساس طبيعة سعر فائدة الارتباط وتاريخ مراجعة الأسعار القادمة.

الحدود المسطرة في مجال مخاطر أسعار الفائدة وكيفية مراجعتها :

- حساسية MNI اختبار ضغط (بمئتي نقطة أساس) : 5% +/- من الهامش الصافي التوقعي للفوائد ؛
- حساسية القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية التنظيمية : أقصاه 20%

أهم الحدود على مستوى فوارق أسعار الفائدة :

- فارق أسعار الفائدة لشهر واحد : أدناه مليار درهم
 - فارق أسعار الفائدة لثلاثة أشهر : أدناه 3- مليار درهم
- تجدر الإشارة إلى أن مراجعة الحدود الداخلية تتم بناء على طلب هيئة تدبير الأصول والخصوم وتشكل موضوع تقديم مفصل خلال اجتماع اللجنة المديرية لبنك التمويل وتدبير الأصول والخصوم التي يجب أن تصادق على قرار مراجعة الحد المذكور نحو الأعلى أو الأسفل.

وبقوم تسطير الحدود الداخلية أساسا على عدة كفاءات :

- التحليل القطاعي
 - تطور بنية حصيلة البنك
 - تطور ظروف السوق : سعر الفائدة الرئيسي، منحني النسب، ...
- وهكذا، تبعا لإدماج المعيار الجديد المتعلق بتدبير مخاطر النسب المرتبطة بالمحفظة البنكية، إلى غاية متم دجنبر 2021، أسفرت الدراسة القارة لأزمة موازية للأسعار بمئتي نقطة أساس عن تأثير بنسبة 2,3%- على الهامش الصافي التوقعي للفوائد و 1,8% + بالنسبة لأزمة موازية ب200-، محترمة بالتالي الحد الجاري به العمل. من ناحية أخرى فالخسارة القصوى الناجمة عن مختلف السيناريوهات التنظيمية حول القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية لا تتجاوز 4% من الأموال الذاتية التنظيمية للبنك، محترمة بالتالي الحدود التنظيمية الجاري بها العمل.

c. تدبير مخاطر الصرف

تتمثل مخاطر الصرف بالنسبة لأصل مالي معين في المخاطر التي تثقل الوضعية بخصوص عملة ما مقارنة مع أخرى عند تغير مستقبلي لأسعار الصرف.

ويقوم تدبير مخاطر الصرف ضمن مديرية تدبير الأصول والخصوم على تتبع تدبير كافة وضعيات الصرف المسجلة في حاسبة وخارج حاسبة البنك.

يتمثل تدبير مخاطر الصرف عمليا في قياس في زمن فعلي للتعرض الصافي على كل عملة مقارنة مع العملة المرجعية. ويتعلق الأمر في الممارسة بتقديم فوارق سيولة في كل عملة ثم إدماج العمليات المقابلة لعمليات الصرف لأجل في فوارق الأسعار والسيولة تاليا.

7.2. تقديم اللجنة المديرية لبنك التمويل والخزينة وتدبير الأصول والخصوم

تتولى اللجنة المديرية لبنك التمويل والخزينة وتدبير الأصول والخصوم اتخاذ جميع التدابير التي ترى أنها مستعجلة من أجل تحكم جيد في أهم المخاطر المالية للمؤسسة . وتعقد اللجنة على الأقل مرة واحدة كل ثلاثة أشهر . وفي هذا السياق، يسند إلى اللجنة المديرية لبنك التمويل والخزينة وتدبير الأصول والخصوم تحديد خيارات تدبير هذه المخاطر وذلك في إطار حدود وضعية المخاطر المحددة انطلاقا من الوضعيات التي يقدمها مدير الأصول والخصوم.

وتتبع اللجنة المديرية لبنك التمويل والخزينة وتدبير الأصول والخصوم التوصيات على الأمد المتوسط والطويل المتخذة على مستوى مختلف المجالات التي يمكن أن تؤثر على حاسبة البنك وتحديد أهداف مردودية الأموال الذاتية وكذا مستوى المخاطر المسموح به لكل نشاط والقيام بتحليل للحاسبة ومختلف النسب لمقارنتها مع النتائج المسطرة.

وفي إطار مهامها، يجب أيضا على اللجنة المديرية لبنك التمويل والخزينة وتدبير الأصول والخصوم السهر على توازنات حاسبة البنك والقيام بعمليات من أجل تحسين الارتباط من حيث النسب وسيولة الحاسبة وذلك من خلال الارتباط التوقعي عبر إدماج لإصدارات مستقبلية للاستثمارات والموارد؛ وكذا وضع مجموعة من تدابير التقويم على الأمد القصير، بدون إعاقه سير الأنشطة التجارية للبنك.

7.3. وصف الاختبارات الخلفية لنماذج التصريف

يقوم تدبير مخاطر أسعار الفائدة والسيولة على نماذج التصريف. وتوجه هذه الأخيرة لمراعاة الظواهر الاقتصادية أو السلوكية عالية الاحتمال مما يمكن من تحسين تحليل المخاطر . وتم إعداد ملف شامل لوثائق الاتفاقات من طرف مديرية تدبير الأصول والخصوم.

ويعتبر الاختبار الخلفي لنماذج التصريف أساسيا ويتم إنجازه سنويا لمراعاة التغيرات على مستوى وتيرة تطور مختلف أركان الحاسبة. فتقوم مقارنة الاختبار الخلفي على المقارنة بين التوقعات المستخلصة من النموذج والمنجزات الفعلية. وتم وضع مؤشرات تجسد الفارق في التوقعات بغية التأكد من دقة القدرة التوقعية للنماذج.

ويتم الاختبار الخلفي على نماذج تصريف قارة يكون موضوعها هو توقع تصريف الأركان غير التعاقدية وبالأخص الودائع للاطلاع.

V- مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن اختلالات مرتبطة بالمساطر والمستخدمين والأنظمة الداخلية أو أحداث خارجية.

وطبقا للمتطلبات التنظيمية، وضعت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب مديرية مركزية ضمن قطب المراقبة ومخاطر تشغيل المجموعة وهي مرتبطة مباشرة بمجلس الإدارة الجماعية. وتتولى هذخ البنية تقييم وتتبع وضبط مخاطر التشغيل.

وتتروم تدابير إدارة مخاطر التشغيل الموضوعة على مستوى مجموعة القرض الفلاحي للمغرب قياس وتتبع مخاطر التشغيل المثبتة والمحتملة وتنفيذ عمليات تصحيحية لازمة للحد من تأثيرها. وبرسم السنة المالية 2021، يهم النطاق المغطى بواسطة خارطة التشغيل لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب أهم الخطوط المهنية للبنك وشركائه التابعة.

وبالنظر للظرفية المتعلقة بالأزمة الصحية، قامت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب باتخاذ سلسلة من التدابير والمساطر الخاصة قصد التخفيف من مخاطر التشغيل التي تسببت فيها تداعيات الأزمة. وهكذا، حرصت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب على الحفاظ على استمرارية خدماتها من خلال إيلاء عناية خاصة بصحة وسلامة زبائنها ومستخدميها.

5.1.

وضعت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب سياسة لتدبير مخاطر التشغيل التي تندرج ضمن نظام للتحسن المستمر، وذلك من خلال تدابير قياس ومراقبة وتدبير مخاطر التشغيل والتي تركز على قواعد ومعايير وطرق منسجمة بالنسبة لكافة مهن مجموعة القرض الفلاحي للمغرب. وتهدف هذه السياسة إلى :

- المطابقة مع التنظيمات الجاري بها العمل وأجود الممارسات
- الاستغلال الأمثل لأجل للرأسمال التنظيمي برسم مخاطر التشغيل
- تقديم مساطر القياس والمراقبة والتدبير الخاصة بمخاطر التشغيل.

5.2. تنظيم وظيفة مخاطر التشغيل

ترتكز وظيفة مخاطر التشغيل على مستوى المجموعة على الوظائف التالية :

- 📌 الوظيفة المركزية على مستوى المقر الرئيسي : المكلفة بإعداد وتوجيه الأدوات المنهجية والمعلوماتية ، تسهر على وضع تدابير فعالة ومنسجمة للتحكم في المخاطر بالنسبة لكافة هيئات مجموعة القرض الفلاحي للمغرب؛
- 📌 مدبرو مخاطر التشغيل : يرتبطون مباشرة بالمديرية المركزية لمخاطر التشغيل وهم مسؤولون عن نطاق أو عدة نطاقات مهنية. ويعتبرون ضامني تنفيذ الميثاق وتدابير قياس وتدبير مخاطر التشغيل ؛
- 📌 روافد مخاطر التشغيل : يتم تعيينهم على مستوى الشبكة والمهن المركزية والشركات التابعة في إطار مسار جمع العوارض والخسائر. وتتمثل مهمتهم في تحديد عوارض وخسائر التشغيل لإدماجها في أداة تدبير المخاطر؛
- 📌 مراسلو مخاطر التشغيل (بنيات للمراقبة الداخلية وغيرها) : على مستوى المقر الرئيسي والشبكة والشركات التابعة، وهم مكلفون بتبليغ الأحداث والعوارض والمخاطر المتعلقة بالأنشطة والمساطر ونظام الهيئات المراقبة ؛
- 📌 مكلفون بالتسوية : على مستوى الشبكة، يضمنون تتبع وضعيات تسوية الاختلالات المرصودة من طرف هيئات المراقبة الداخلية.

يتم تتبع وقيادة إجراءات تدبير مخاطر التشغيل من خلال منظومة عامة للحكمة تتوزع على الهيئات التالية :

- 📌 لجنة مخاطر التشغيل للقرض الفلاحي للمغرب : وهي هيئة خاصة مكلفة بالمصادقة على الاستراتيجية والسياسة والمعايير الخاصة بمخاطر التشغيل، وتسهر على تتبع تطورات خرائط المخاطر والعوارض والخسائر ومخططات العمليات ؛
- 📌 لجنة مخاطر التشغيل المهنية : وهي هيئة مكلفة بتتبع تطور وجمع الأحداث والعوارض والمصادقة على تحيينات المخاطر وإعداد وتنفيذ عمليات التخفيف والتحكم في المخاطر. وتهدف هذه اللجنة إلى تتبع تعرض المهن لمخاطر التشغيل والتأكد من التطبيق الجيد للتدابير.

5.3. أهم الأدوات المنهجية

a. خارطة مخاطر التشغيل

تستخدم منهجية إعداد خارطة تدبير مخاطر التشغيل مقارنة تحدد وتنظم المخاطر حسب الأولوية بغية وضع استراتيجيات للتخفيف منها.

وتتضمن هذه المقاربة على حد سواء الوقاية من المخاطر المحتملة والكشف في أقرب وقت ممكن للاختلالات المحققة. وتتمحور حول :

- مقارنة للكشف تتمثل في كشف الخطوط المهنية من أجل تحديد المخاطر المرتبطة بالأنشطة الممارسة مع مراعاة عمليات المراقبة الموضوع ؛

- تقوم المقاربة على تبليغ الأحداث والعوارض عبر قنوات مختلفة مثل المراقبة الدائمة للشبكة والمقر الرئيسي والشركات التابعة وروافد مخاطر التشغيل والتدقيق والمفتشية والشكايات...
وتجمع مسارات التقييم وقياس المخاطر تقييم خبرة للمخاطر المحتملة وتقييم على أساس واقعي للمخاطر المحققة.
وإلى غاية 31/12/2021، تم تحيين خارطة المخاطر، ومنها أساسا :
 - تحليل الأحداث والعوارض والخسائر المتعلقة بالفترة والصادرة عن مختلف الموارد ؛
 - مراجعة وتأكيـد تقييم وتراتبية وإدراج المخاطر من حيث احتمال الوقوع والخسارة المتوقعة؛
 - مراجعة وتحيين مخططات العمليات ؛
 - تعديل خارطة مخاطر التشغيل الموجودة؛
 - وضع مراجع على مستوى أداة التدبير؛
 - تصنيف المخاطر وفق تدابير التوجيه الموضوعية.
- يتم تحيين خارطة المخاطر أولا بأول وتشكل موضوع تأكيد نصف سنوي خلال لجان مخاطر التشغيل المهنية والتي يهم جدول أعمالها النقاط التالية :
 - تتبع وتيرة وجودة تبليغ الأحداث والعوارض في الفترة ؛
 - تحليل تبليغات الفترة وتحديد مخاطر التشغيل وعمليات التخفيف المرتبطة بها
 - تحليل مؤشرات مخاطر التشغيل وتتبع العتبات؛
 - تتبع حالة تقدم مخططات العمليات المتعلقة بتخفيف المخاطر
 - تقديم وتأكيـد تحيين الخارطة (مخاطر جديدة، تطور الحساسية، التصنيف...)

b. تدابير تتبع مخططات التخفيف والتحكم في المخاطر

تنص التدابير العامة لتدبير مخاطر التشغيل داخل البنك على تحديد وتوجيه مخططات العمليات بغية الحد أو التخفيف من احتمال وقوع مخاطر التشغيل. وتتولى تتبع هذه التدابير مديرية PMO ضمن قطب التنمية وبتعاون وثيق مع المديرية المركزية لمخاطر التشغيل.

c. مناهج جمع الأحداث والعوارض والخسائر

- فضلا عن المتطلبات التنظيمية، يستجيب جمع العوارض لهدف تقييم كلفة المخاطر والتحسين الدائم لتدابير المراقبة الداخلية. ويقوم هذا المسار على مستويين من الجمع :
- تبليغ أولا بالأحداث والعوارض المرصودة من طرف روافد أو مراسلي مخاطر التشغيل تبعا لنطاقهم المهني على مستوى أداء التدبير ؛
 - رصد الأحداث والعوارض من خلال رفع ، بوتيرة منتظمة، ناجمة عن فاعلين في منظومة المراقبة الداخلية مما يتيح تزويد قواعد البيانات وضمان تتبع تسوية الاختلالات المرصودة.

d. منظومة التقارير

- من اجل التوفر على رؤية أفقية حول تتبع وتوجيه مخاطر التشغيل، وضعت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب حلا للتدبير يتيح إصدار عدة تقارير تمكن من توجيه وتقييم مساطر جمع الأحداث والعوارض. ويتعلق الأمر بثلاثة أنواع من التقارير :
- تقارير "التشغيل" على مستوى المهن والتي تروم تقديم أهم عناصر قياس وتطور مخاطر التشغيل ضمن هدف اتخاذ القرار خلال لجان مخاطر التشغيل في المهن ؛
 - تقارير موطدة لاستعمال داخلي على مستوى المجموعة التي تروم تقديم عناصر موطدة بشأن المخاطر ؛
 - تقارير موطدة تنظيمية موجهة لهيئات الرقابة.

-VI- مخاطر الصرف

تتمثل مخاطر الصرف بالنسبة لأصل مالي معين في المخاطر التي تنقل الوضعية بخصوص عملة ما مقارنة مع أخرى عند تغير مستقبلي لأسعار الصرف. ويقوم تدبير مخاطر الصرف ضمن مديرية تدبير الأصول والخصوم على تتبع تدبير كافة وضعيات الصرف المسجلة في حاسبة وخارج حاسبة البنك. يتمثل تدبير مخاطر الصرف عمليا في قياس في زمن فعلي للتعرض الصافي على كل عملة مقارنة مع العملة المرجعية. ويتعلق الأمر في الممارسة بتقديم فوارق سيولة في كل عملة ثم إدماج العمليات المقابلة لعمليات الصرف لأجل في فوارق الأسعار والسيولة تواليا.

-VII- تدبير مخاطر الطرف المقابل

في سياق التحولات العميقة بالمغرب والمتمثلة في التحرير الاقتصادي وفتح الحدود وإزالة الحواجز الجمركية ودخول اتفاقات التبادل الحر حيز التنفيذ، يمكن أن يتراجع خطر الطرف المقابل على مستوى القطاع البنكي بأكمله، وبالتالي التسبب في رفع نسبة تعثر الديون العامة. ويمكن ان تتفاقم هذه الوضعية من خلال ظرفية اقتصادية غير مواتية.

ولتدبير مخاطر الطرف المقابل، تهدف أساسا هيئة " مخاطر الائتمان" ضمن الإدارة العامة للمخاطر التي تم إحداثها في 2019 إلى تحليل وتسجيل طلبات اتخاذ المخاطر الواردة عن مختلف قوى البيع بالمجموعة. كما تتمثل صلاحياتها في تقييم محتوى وصحة الضمانات وتقييم حجم نشاط العلاقة والمبرر الاقتصادي للتمويلات المطلوبة.

من ناحية أخرى، طور القرض الفلاحي للمغرب نظاما للتنقيط لتقييم كافة الأطراف المقابلة. وينسجم هذا النظام مع متطلبات بازل الثانية. وهكذا، يقوم تنفيذ مقارنة التنقيط الداخلي على متطلبات تنظيمية دنيا تتيح لكل مؤسسة ائتمان اختيار الأنظمة والطرق الأكثر ملائمة لنشاطها.

ويتوفر القرض الفلاحي للمغرب على نظام للتنقيط يغطي كافة فئات الزبناء. فهو يتوفر على نظام للتنقيط خاص بالمقابلة الفلاحية الصغرى والمتوسطة المغربية. وبالنسبة للمخاطر في القطاع الفلاحي، يتوفر القرض الفلاحي للمغرب على تصنيف ائتماني يتيح تقييم المخاطر المرتبطة بالقرض على أساس الوضعية المالية للمدين ومؤهلاته التنموية وقطاع نشاطه. ويتميز القطاع الفلاحي بتنوعه وتعرضه الكبير للمخاطر المناخية. وبفضل خبرته الكبيرة في هذا القطاع، يواكب القرض الفلاحي للمغرب المزارعون في تهميتهم بفضل منتجات خاصة للتمويل ومنتجات تأمين تغطي هذه المخاطر.

من ناحية أخرى، شرع القرض الفلاحي للمغرب في 2009 في مسار للطابع التسلسلي لمهمة المرفق العمومي من خلال إنشاء مؤسسة أرضي وشركة تمويل الفلاح مما يتيح بالإحاطة بالمخاطر المرتبطة بهذا القطاع وتزويد هذه الهيئات بوسائل التغطية المناسبة.

VIII- مخاطر الملاءة

توافق مخاطر الملاءة مخاطر عدم قدرة البنك الوفاء بتعهداته تجاه مقرضيه. وفي ما يلي توقعات نسبة الملاءة :

	يونيو 22	ديجنبر 22	يونيو 23
أساس ش.م			
CET1	8,2%	8,2%	8,2%
نسبة الأموال الذاتية الأساسية	9,4%	9,4%	9,3%
المعامل الأدنى للملاءة	13,0%	13,2%	13,1%
CET1	8,1%	8,1%	8,1%
أساس موطن			
نسبة الأموال الذاتية الأساسية	9,2%	9,2%	9,1%
المعامل الأدنى للملاءة	12,8%	12,7%	12,3%

IX- مخاطر المنافسة

يؤكد القرض الفلاحي للمغرب بحكم شبكته الخاصة وخبرته في القطاع مكانته كرائد في تمويل الصناعة الزراعية، وذلك على الرغم من قدوم منافسين جدد والاهتمام المتزايد لبعض الفاعلين بمحيطه. وتتنوع استراتيجية التمويل لهذا القطاع من خلال التوامه في مخطط المغرب الأخضر بغلاف إجمالي قدره 58 مليار درهم بين 2009 و 2018. على هذا الأساس التوقعي، وضع القرض الفلاحي مخططا لتمويل أمواله الذاتية للإجابة عن التزامه في هذا القطاع و تأكيد وضعيته بصفته رائدا لهذا القطاع.

X- مخاطر التركيز القطاعي المتعلق بمهمة المرفق العام

تخول مهمة المرفق العام لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب مسؤولية ضخ دينامية في العالم القروي بكل تنوعاته. وبالتالي فمخاطر التركيز القطاعي تبقى محصورة بالنظر لكون المجموعة تمويل عدة قطاعات للنشاط في العالم القروي.

XI- مخاطر التبعية القطاعية لهوامش الوساطة

تاريخيا، يمثل هامش الفائدة للقرض الفلاحي للمغرب الحصة الأهم في تشكيل عائده الصافي البنكي، أي 81% إلى غاية متم 2021². من ناحية أخرى، وضع القرض الفلاحي للمغرب عدة تدابير تروم تعزيز حصة الهامش على العمولات في عائده الصافي البنكي لاسيما العوائد التي تدرها مختلف العمليات النقدية المتعلقة بتدبير وسائل الأداء. في هذا الصدد، ن سجل بأن هامش العمولات في بنية العائد الصافي البنكي تبلغ 19%³ برسم السنة المالية 2021.

XII- مخاطر الدول

ترتبط مخاطر الدول بأزمة اقتصادية أو سياسية لدولة ما والتي تمتلك بها شركة معينة أملاكا وبالتالي تتعرض لخسارة استثمارها. ويمكن استنتاج نوعين من المخاطر التي هي مرتبطة بشكل وثيق. وتهتم المخاطر السيادية بقرار الحكومة بعدم تسديد دانيها سواء بالرفض أو عدم القدرة.

وبيتج تدبيران بالإحاطة بهذه المخاطر على نحو جيد :

الحكومة تمتلك العملات اللازمة ؛

الحكومة لها الرغبة في تسديد التزاماتها

أما المخاطر الثانية فهي مخاطر التحويل حيث تكون المقاولات عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها. وفي هذه الحالة، لا يمكن الحديث عن الرغبة في التسديد.

ولا يمتلك القرض الفلاحي للمغرب في غالبية الأحوال أصولا في الخارج وبالتالي فهو غير معرض حاليا لمخاطر الدول.

² توافق النسبة المنوبة هامش الفائدة التحليلي الذي لا يراعي العناصر غير الموافقة للهامش التجاري مثل العائدات الأخرى التي يتم أخذها بعين الاعتبار في " هوامش أخرى"

³ بما في ذلك العمولات والتعهدات خارج الحسيلة.

XIII- المخاطر التنظيمية

ترتبط المخاطر التنظيمية بعدم احترام القوانين الجاري بها العمل، مما قد يعرضها لعقوبات مالية وتنظيمية وبالتالي تراجع صورة المؤسسة المالية.

ويلتزم القرض الفلاحي للمغرب بالاحترام الصارم للقوانين. وتوجد بالتالي هيئة خاصة التي تتأكد من أن مطابقة جميع العمليات المتخذة مع القوانين وكلما كان هناك جديد، تتعبأ الأطراف ذات العلاقة من أجل احترام الدوريات الجديدة.

XIV- المخاطر المتعلقة بالتغيرات المناخية والبيئة

تعتبر التحليلات الأولى للتغير المناخي في المغرب واضحة وتتجسد من خلال اضطراب في نظام التساقطات المتوسطة وارتفاع معدلات درجة الحرارة. ويمكن أن يتجسد هذا التغير أساسا من خلال تأثير على الموارد الطبيعية على مختلف الأنظمة وعلى القطاع الفلاحي.

وبحكم تصنيفه في الرتبة الثانية والعشرين في عام 2019 في تصنيف معهد الموارد العالمية، يرد المغرب ضمن الدول الأكثر تعرضا لمخاطر عدم الأمن المائي. فتتعرض موارد المائية الضعيفة إلى ضغوط بسبب التغير المناخي التي تتجسد بسنوات جفاف وعدم انتظام التساقطات. وعليه، انتقلت الموارد المائية المتوفرة لكل نسمة من 2 500 متر مكعب لكل نسمة في السنة خلال عام 1960 إلى أقل من 700 متر مكعب لكل نسمة خلال عام 2019، أي بانخفاض نسبته 75%. مما يضع المغرب في وضعية ضغط مائي بنيوي.

كما يتعرض المغرب لتراجع قوي في التربة، لاسيما بسبب التعرية المائية. فمعظم التوقعات تشير إلى أنه خلال العقود المقبلة، سيسجل المغرب تدرجيا جفافا متزايدا بفعل ارتفاع درجات الحرارة وقلة التساقطات. وهكذا، يمكن لدرجات الحرارة المتوسطة أن ترتفع من 1,1 إلى 1,6 ° درجات في أفق 2030 و من 2,3 إلى 2,9 ° درجات في أفق 2050 و من 3,2 إلى 4,1 ° درجات في أفق 2080. ويمكن أن تقل التساقطات عن 14 % في 2030، ومن 13 % إلى 30 % في 2050 ومن 21 % إلى 36 % في 2080.

ويعتبر القطاع الفلاحي بالنظر لمكانته المهمة في استخدام الموارد المائية (86%) القطاع الأكثر تضررا بالانخفاض المتوقع للتساقطات، بفعل الارتفاع المتوقع لدرجات الحرارة وتأثيرات الجفاف. وبصفة عامة، أشار البدراوي وبلاغي أن " نتائج دراسات تأثير التغير المناخي على الزراعة المغربية المنجزة من طرف منظمة الأغذية العالمية والمعهد الوطني للبحث الزراعي ومديرة الأرصاد الوطنية تتوقع انخفاضا في إنتاجية أهم الزراعات الشتوية في المناطق شبه الجافة ". وتظهر دراسات التأثير بأن مردوديو أغلب الزراعات ستستقر أو تنخفض بشكل طفيف إلى غاية 2030، قبل أن تتراجع بشكل قوي بالنسبة للزراعات الشتوية. في المقابل، يمكن أن تواصل الارتفاع بالنسبة للزراعات السقوية. بيد أن تفاقم ندرة المياه يمكن أن تحد من إمكانية توسيع المناطق السقوية. كما سنسجل : تنقلا لمساحة زراعة بعض الأنواع كتلك التي تتطلب مزيدا من الماء كالذرة ونوار الشمس والزيتون أو التي قد تتأثر جراء ارتفاع درجات الحرارة كأشجار الفواكه.

نقصا في خصوبة التربة بفعل انخفاض المادة العضوية للتربة والتعرية المائية والريحية

وبحكم مهمتها في خدمة العموم، يحتل القرض الفلاحي للمغرب مكانة رائدة في تمويل الفلاحة في المغرب. فهو يتأثر بظروف يمكن أن يتعرض لها زبائنه في القطاع الفلاحي. فطور بالتالي أولا، مجموعة من التدابير التي تتيح بشكل أفضل تدبير المخاطر البيئية والمناخية وثانيا، عروض القروض لمواكبة زبائنه لمواجهة هذه الإكراهات.

a. التنقيط الفلاحي

امتلك القرض الفلاحي للمغرب نظاما للتنقيط من أجل تقييم أفضل لمخاطر القروض المقدمة للقطاع الفلاحي. ويتعلق الأمر بأداة للمساعدة على اتخاذ القرار التي تأخذ بعين الاعتبار معايير مختلفة. عن ترجيح هذه الأخيرة في حساب المخاطر هو مرتبط بالمناطق الزراعية والمناخية، ومقاربة تقوم على تقييم تكيف النشاط الفلاحي النباتي والحيواني مع الشروط المناخية للمنطقة التي ينشط بها المشروع.

علاوة على ذلك، يقوم نظام التنقيط بحساب فائض الاستغلال ومردوديته المتوسطة بواسطة معايير تبيانية للتمويل. وتقدم هذه الأخيرة بتقييم لكلفة الإنتاج الفلاحي والحيواني والنباتي المحسوب تبعا لمسار تقني والمرتبطة بالمنطقة الفلاحية والمتاخية. وتتيح هذه المعايير تلبية الاحتياجات الفعلية للمشروع وتجنب تمويلا ناقصا او مفرطا تبعا للمسار التقني المعتمد بالنسبة لكل منطقة زراعية ومناخية.

وعليه فالنتيجه النهائي المحصل عليه لكل زبون من خلال هذا النظام والذي يمكن من إعداد المبلغ المقدر للقرض مقارنة مع جودة المخاطر يتضمن المخاطر المناخية، وبالأخص مخاطر الضغط المائي. وتم إدماج نظام التنقيط الفلاحي في تطبيق الوكالة وهو متاح في الشبائيك المحلية والجهوية للقرض الفلاحي للمغرب.

b. العمليات المنجزة في إطار التعلية رقم 5/W/21

مراعاة المخاطر المالية المتعلقة بالبيئة

فضلا عن التتقيط الفلاحي الذي يعطي مستوى من المخاطر تبعا للمناطق الزراعية المناخية، وضع القرض الفلاحي للمغرب في أبريل 2020 نظاما للتدبير البيئي والاجتماعي الذي يعالج تعرض البنك لأنشطة من شأنها التسبب في تراجع للبيئة.

مراعاة المخاطر المالية المتعلقة بالتغير المناخي

من خلال مشروع لإدماج المخاطر المناخية في جميع مستويات تدبير المخاطر داخل البنك.

التحسيس بمختلف مهن البنك

من خلال تنظيم ورشات وكبسولات على منصة راديو القرض الفلاحي للمغرب.

تبادل خبرات

توقعا للتعليمات الجديدة لبنك المغرب حول مراعاة المخاطر البيئية والمناخية من طرف مؤسسات الائتمان، تم تنظيم مشاورات مع شركائنا لا سيما الوكالة الفرنسية للتنمية و البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بهدف الاستفادة من تجربتهم وتعزيز قدرات أعضاء فريق التفكير في مجال تدبير المخاطر المناخية.

تعزيز القدرات الداخلية

من خلال برمجة عمليات تكوين

حكمة المخاطر البيئية والمناخية

- مراجعة تنظيم ومهتم المجال الأخضر
- مركزة وتقييم العنصر البيئية والاجتماعية في مجال التدبير الشامل للمخاطر لإدماج المخاطر البيئية والاجتماعية في التحكم في مخاطر الائتمان.

عرض السلف الشامل

يهدف السلف الشامل لمواجهة التقلبات المناخية ومواكبة الزبناء في حالة سنة صعبة مع تقديم صيغة مرنة وملائمة لاحتياجات زراعية غير منتظمة.

عرض الائتمان في مواجهة وقوع عجز أو تأخر في التساقطات

بغية تقديم إجابة ظرفية للتقلبات المناخية وتمكين المزارعين من مواجهة التأخر في عجز التساقطات الذي أثر سلبا على محصول الحبوب، أعد القرض الفلاحي للمغرب عرضا للمنتجات قصير الأمد يتميز بالسرعة والمرونة في معالجة طلبات السلف.

تعينة التمويلات الدولية

بغية تدعيم عمله المناخي، تم بذل جهود من طرف القرض الفلاحي للمغرب بغية تعبئة التمويلات المتاحة على الصعيد الدولي والبدء بصندوق المناخ الأخضر

التزامات وتحويل الخبرة صوب أفريقيا

XV- المخاطر الصحية

خلال مرحلة تميزت بظرفية اقتصادية صعبة تتعلق بالظرفية الاستثنائية وغير المسبوقه للأزمة الصحية جراء انتشار كوفيد 19، تأثر القطاع البنكي بشكل كبير، لاسيما من خلال تباطؤ وتيرة نمو القروض إلى جانب ارتفاع مخاطر الائتمان جراء تداعيات أزمة كوفيد 19 والتمويل الاحترازي المرتبط.

في نفس هذا السياق، كان على القرض الفلاحي للمغرب، معبرا عن التزامه المتجدد باستمرار صوب تطوير العالم القروي في مجمله مواجهة تداعيات الأزمة الصحية التي كان لها تأثير خفيف على البنك بالنظر لتعرضه في القطاعات الأقل تضررا جراء الأزمة وهي الفلاحة والصناعات الزراعية وتعرضه بشكل طفيف في القطاعات المتضررة بشدة كالفنادق والمطاعم، وكذا لتداعيات الجفاف وندرة التساقطات التي كانت تأثيرها أقوى.

لهذا الغرض، تجدر الإشارة إلى أن فاعلي قطاع الفلاحة والصناعات الزراعية قد تأثرت بشكل طفيف جراء تداعيات الأزمة الصحية، سواء على المستوى القلبي أو على مستوى حلقات التعبئة والتحويل. فقد حافظ هؤلاء على وتيرة شبه عادية بغية تموين منتظم للسوق

الوطنية بمنتجات فلاحية ومنتجات الصيد البحري، مع تسجيل ارتفاع في طلبات القروض لمواكبة احتياجاتهم التمويلية. في المقابل، أثر غياب التساقطات أساسا على إنتاج الحبوب، مما فتح الباب أمام استيراد القمح وعلف الماشية في وجه الشركات المستوردة الزبونة لدى القرض الفلاحي للمغرب.

في ظل هذه الظروف، استبقت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب طلبات زبائها ولبت طلبات تمويل المزارعين مع مواكبة الزبناء مستوردي القمح وعلف الماشية عن طريق تجديد خطوط التمويل وعلى الصعيد الدولي.

كما حشدت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بشكل قوي جميع مكوّناتها للقضاء على الجائحة من خلال انخراطها في حملة التضامن الوطنية للحد من تداعيات كوفيد 19 مع المساهمة في النهوض بالإقلاع الاقتصادي، وأنهت سنتي 2020 و 2021 بمؤشرات إيجابية على العموم متمكنة من كسب التحديات التي خاضتها.

1- المخاطر المتعلقة بالعملية والسندات المعروضة

a. مخاطر السيولة

يمكن أن يتعرض مكتتبو السندات التابعة للقرض الفلاحي للمغرب إلى مخاطر سيولة السند في السوق الثانوية للدين الخاص. فارتباطا بشروط السوق (السيولة، وتطور منحى النسب، إلخ)، يمكن أن تتأثر سيولة السندات التابعة لبنك افريقيا بشكل مؤقت

b. مخاطر أسعار الفائدة

ينص الاقتراض السندي موضوع هذه المنشور على شطر بسعر قار (الشطر A والشطر B⁴) والمحدد بناء على منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 05 يوليوز 2022. لهذا السبب، يمكن لقيمة السندات ذات السعر القار أن ترتفع أو تنخفض ، ارتباطا بتطور منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدرها بنك المغرب

c. مخاطر التضخم

يمكن لتطور نسبة التضخم أن تؤثر على مردودية حاملي السندات إذا أولا، تجاوز تطور التضخم مردودية السندات المملوكة وثانيا في حالة تقويم أسعار الفائدة. وبالتالي فارتفاع أسعار الفائدة سيساهم في خفض قيمة السندات المملوكة.

d. مخاطر التبعية

يشكل الإصدار السندي موضوع بند للتابعة، حيث أنه في حالة تصفية المصدر، لن يتم تسديد رأس المال والفوائد المتعلقة بالسندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين ذوي الأفضلية أو العاديين.

e. مخاطر التخلف عن الأداء

يمكن للسندات موضوع هذا المنشور أن تشمل مخاطر بعدم وفاء المصدر بالتزاماته التعاقدية تجاه حاملي السندات، وتتمثل هذه المخاطر في عدم أداء القسائم وعدم تسديد المبلغ الأصلي.

f. مخاطر التقييم

يمكن أن يتعرض مكتتبو السندات التابعة موضوع هذا المنشور إلى مخاطر تغير قيمة هذه السندات ، بالنظر للمدة الزمنية التي تفصل بين تاريخ منحى أسعار الفائدة المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة المعتمدة وتاريخ التسديد والتسليم.

⁴ قابل للمراجعة مرة واحدة خلال السنة الخامسة

تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم
2022 / 019 / VI/EM/ بتاريخ 06 يوليوز 2022

وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة المنشور كاملا والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية.